مخاطر الزيادة السكانية على التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر "بحث ميداني على جامعة الزقازيق كتنظيم اجتماعي ودورها في مواجهة الزيادة السكانية"

د. سمر إبراهيم عودة

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب، جامعة الزقازيق

drsamarouda446@gmail.com

doi: 10.21608/jfpsu.2022.105467.1144

مخاطر الزيادة السكانية على التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر "بحث ميداني على جامعة الزقازيق كتنظيم اجتماعي ودورها في مواجهة الزيادة السكانية"

مستخلص

يهدف البحث إلي رصد القضية السكانية وتداعياتها ، من حيث رصد أسباب الزيادة السكانية ، وبيان مخاطر المشكلات الاجتماعية المصاحبة لها ، ثم تقديم أنسب الحلول للتخفيف عنها ، وذلك باعتبار أن الزيادة السكانية من أهم التحديات التى تواجهها الحكومة المصرية خلال مرحلة بناء الجمهورية الجديدة – مصر ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة أو منظورها الشمولى (البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية) ، وخاصة فى الفترة مابعد ثورة يونيو ٢,١٣م ، ويهدف البحث أيضا إلى بيان أدوار الجامعات المصرية – جامعة الزقازيق كتنظيم اجتماعى خدمى نموذجا ، وذلك من خلال رؤية الشباب الجامعي بكلية الآداب جامعة الزقازيق نحو مواجهتها أو التخفيف عن مخاطرهاعلى مستقبلهم المهنى والأسرى هذا من ناحية ، وعلى مسار التتنمية المستدامة بمنظورها الشمولى بالجمهورية الجديدة – مصر. واعتمدت على نظرية الدور ، واستخدمت الأسلوب الوصفي والأسلوب الاحصائي ، والاستبار ، والمقابلات الفردية والجماعية مع أفراد العينة من طلاب أقسام كلية الاداب بجامعة الزقازيق . والتى بلغت (٥..) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة السكانية تعرقل جهود الحكومة المصرية فى عملية التنمية المستدامة التى تستهدف تغيير حياة المواطن المصرى إلى الأفضل ، وأن هناك ترابطا وثيقا بين مجموعة من الأسباب المؤدية إلى الزيادة السكانية ، فهناك أسباب اقتصادية ، وأسباب ثقافية واجتماعية ، وديموجرافية ، وهناك أسباب أخرى لا تقل أهمية ، فمنها الأسباب التخطيطية ، ومنها الأسباب الدينية. وإن للجامعة وللشباب الجامعى دوراً مهماً فى دراسة وتشخيص أسباب الزيادة السكانية ، ومواجهتها علميا ، وبحثياً ، ومجتمعياً.

الكلمات المفتاحية : التنظيم الاجتماعي، جامعة الزقازيق، الزيادة السكانية، المشكلات الاجتماعية ، التنمية المستدامة.

Dangers of Population Increase on Sustainable Development in the New Republic, Egypt: A Field Research on Zagazig University as a Social Organization and Its Role in Facing Population Increase

Dr. Samar Ibrahim Ouda
Department of Sociology
Faculty of Arts, Zagazig University

Abstract

The research aims to monitor the population issue and its repercussions, in terms of monitoring the causes of the population increase, and clarifying the risks of the accompanying social problems, and then providing the most appropriate solutions to mitigate them. It is worth mentioning that population increase is one of the most important challenges faced by the Egyptian government, and the achievement of sustainable development goals in its various dimensions or its holistic perspective (human, social, economic and environmental), especially in the period after the June 2.13 revolution. Mitigating its risks on their professional and family future on the one hand, and on the path of sustainable development with its holistic perspective in the new republic - Egypt. The research used the descriptive method, the statistical method, the questionnaire, and individual and group interviews with the students of the Faculty of Arts. The current study was applied to a sample of (5..) students from the departments of the Faculty of Arts at Zagazig University.The study concluded that the population increase impedes the efforts of the Egyptian government in the process of sustainable development that aims to change the life of the Egyptian citizen for the better, and that there is a close interrelationship between a group of reasons leading to the population increase, there are economic reasons, cultural, social, and demographic reasons, and there are other reasons not less Important, including planning reasons, including religious reasons. The university and university youth (students) have an important role in studying and diagnosing the causes of population increase, and confronting them scientifically, research and socially.

***Keywords*:** Social organization, Zagazig University, population increase, social problems, sustainable development.

مشكلة البحث وأهميته :

بالرغم من إنجازات القرن العشرين من ناحية ، وبدايات إنجازات القرن الواحد والعشرين في مجال الإصلاح الاجتماعي ، والسياسي ، والاقتصادي ، وسياسات التنمية لخدمة القضية السكانية وتداعياتها في جمهورية مصر العربية من ناحية أخري ، وخاصة بعد ثورة يونيو ٢,١٣م حتى الآن ، إلا أن هناك العديد من المشكلات التي ماتزال تعرقل مسار عملية الإصلاح والتنمية فى المجتمع المصرى ، وتمثل تحديا قويا أمام الحكومة المصرية ، وعلي رأسها الزيادة السكانية ، والتى قد ترجع أولى أسبابها إلى عدم التوازن بين معدلات المواليد أو عدد السكان ومعدلات الإنتاج والتنمية ، ومايترتب عليها الكثير من المخاطر على أثر مشكلاتها الاجتماعية مثل : مشكلة الإسكان من حيث الندرة أو ارتفاع تمليك الوحدة السكنية ، أو ارتفاع الإيجارات ، ومشكلة إيجاد فرص عمل ، ومشكلة إيجاد الغذاء أو ارتفاع أسعاره ، ومشكلة الهجرات غير الشرعية ، وانتشار مشكلة الأحياء العشوائية أو الفقيرة ، وغيرها من المشكلات الملحة الأخرى ، ومايترتب عليها من مخاطر ، والتى يحاول البحث بيانها ورصدها كما وكيفا ، والتي تعرقل جهود الحكومة المصرية فى التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة أو منظورها الشمولى " البشرية ، والاجتماعية ، والاقتصادية " في الجمهورية الجديدة – مصر ، المنتظر إنشائها واستكمال تكوينها وإقرارها من القيادة السياسية فى المستقبل القريب ، والتى تستهدف تغير حياة المواطن المصرى إلى الأفضل فى ظل المبادرة الرئاسية " حياة كريمة ".

وتنشأ المشكلة السكانية فى مصر ، حين تعجز موارد الدولة عن تحمل تكاليف الخدمات الأساسية المترتبة على الزيادة السكانية السنوية ، حيث تشير الاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إلى أن عدد السكان في مصر تجاوز ١,٢ مليون نسمة في عام ٢,٢م. ، ويصل إلى ١٢٢ مليون في ٢,٣م.

وفى إطار الاهتمام بقضية الزيادة السكانية ، والعمل على مواجهتها تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة المرجوة ، لقد أطلقت مصر سياسات سكانية عديدة خلال العقود الخمسة الأخيرة ، وكان آخرها الاستراتيجية القومية للسكان (٢,١٥– ٢,٣م.) ، ولقد تبنت هذه الاستراتيجية المبادئ العامة المستقبلية التالية :

– النظر إلى السكان باعتبارهم أحد عناصر القوة الشاملة للدولة ، على ألا تتعدى معدلات الزيادة السكانية قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية بالجودة المناسبة ، وعلى ألا تؤثر معدلات الزيادة السكانية على متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية ، لا سيما المياة والطاقة والأرض الزراعية ، وعلى أن تتناسب معدلات الزيادة السكانية مع قدرة الاقتصاد الوطني في تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية ، وتحقيق انخفاض في معدلات البطالة .

– حق الأسرة في تحديد عدد أبنائها ، مع تأمين حقها في الحصول على المعلومات ، وكذلك وسائل تنظيم الأسرة ، والصحة الإنجابية التي تمكنها من الوصول إلى العدد المرغوب من الأطفال.

– مسؤولية الدولة عن توعية أفراد المجتمع بأخطار معدلات الإنجاب المرتفعة على الصعيد الوطني ، وأخطار الإنجاب المتكرر والمتقارب على صحة الأم والطفل، ومسؤوليتها عن توفير خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بجودة مرتفعة لمن يطلبها مع توفيرها بالمجان للأسر محدودة الدخل.

– تلتزم الدولة بإدماج المكون السكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبتحقيق أهداف سكانية من خلال تنفيذ المشروعات القومية ، وبتطبيق الحوافز الإيجابية لتشجيع تبني مفهوم الأسرة الصغيرة ، وذلك من خلال البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء، والتخفيف من حدة الفقر.

– المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة تمثِّل تحديًا يستوجب ضرورة توفير البيئة المحفزة على مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، كما تتطلَّب إذكاء الجهود التطوعية لمواجهتها.

– تطبيق اللامركزية في إدارة البرنامج السكاني ، بما يزيد من فاعلية المشروعات وكفاءتها.

– ضمان حق المواطن في الهجرة والتنقل داخل البلاد وخارجها، بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها. (مجلس الوزراء – مركز المعلومات : ٢,٢م).(١)

وفى هذا الصدد يحاول البحث الراهن الوقوف على أدوار الجامعات المصرية على وجه العموم ، وجامعة الزقازيق نموذجا فى مواجهة الزيادة السكانية ، وأيضا التعرف على أدوار

الشباب الجامعى (الطلاب) فى المشاركة فى هذه المواجهة ، وما تشكله مشكلاتها من مخاطرعلى عملية التنمية المستدامة المرجوة .

ومن هنا جاءت مشكلة البحث وأهميته فى تناول قضية الزيادة السكانية ، وبيان أهم أسبابها والتعرف على مخاطر مشكلاتها الاجتماعية على مستقبل الشباب الجامعى ، وعلى مسار التنمية المستدامة ، تطبيقا علي عينة من طلاب وطالبات كلية الاداب بجامعة الزقازيق ، للوقوف علي رؤية الشباب الجامعي عن أسباب الزيادة السكانية ، وبيان مخاطرها علي واقعه ، ومستقبله المهنى أو الأسرى ، وعلي مسارتنفيذ المبادئ العامة المستقبلية للاستراتيجية القومية للسكان فى مصر " الجمهورية الجديدة – مصر " ٢,١٥ / ٢,٣.م ، واهتمامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من ناحية أخري.

وللبحث أهمية مجتمعية وأخري أكاديمية ، فالأهمية المجتمعية تبدو في دراسة وتحليل وتفسير أسباب الزيادة السكانية وأهم مخاطرها ، والتي هي نتاج ظروف اقتصادية واجتماعية ، وثقافية وسياسية ، يعانى منها المجتمع المصرى منذ فترات تاريخية طويلة ، وليست وليدة العصر، ويحاول البحث الراهن أيضا أن تطرح رؤية الشباب الجامعي في كيفية مواجهة الزيادة السكانية ومايترتب عليها من مخاطر تعرقل حياتهم المستقبلية ، ومخاطر أخرى تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر، المنتظر إنشائها واستكمال تكوينها وإقرارها من القيادة السياسية.

وأما الأهمية الأكاديمية فتبدو في إن البحث يقع تحت اهتمامات فرع علم اجتماع التنظيم ، إذ يستفيد البحث من تراثه النظرى ، ومناهجه فى رصد وتحليل وتفسير أدوار جامعة الزقازيق كتنظيم اجتماعى خدمى فى حول معالجة أسباب ومواجهة مخاطر المشكلات الاجتماعية التى تترتب على الزيادة السكانية ، ومن ثم تؤثر تأثيرا سلبا على مستقبل الشباب الجامعى ، وعلى مسار مستقبل الاستراتيجية القومية للسكان تجاه مواجهة النمو السكانى ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر .

وهناك أيضا علاقة بين هذا البحث وفرع علم اجتماع السكان ، حيث إنه يتناول قضية الزيادة السكانية من حيث الأسباب ، والمخاطر ، والمواجهة ، والتى تمثل اليوم عائقا أمام مسار التنمية المستدامة المرجوة.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي رصد أسباب الزيادة السكانية ، وبيان أهم مخاطر المشكلات الاجتماعية المصاحبة لها ، والوقوف على أثارها على مستقبل الشباب الجامعى المهنى والأسرى من ناحية ، وعلى مسار التنمية المستدامة وبناء الجمهورية الجديدة – مصر– المنتظر إنشائها واستكمال تكوينها وإقرارها من القيادة السياسية فى المستقبل القريب من ناحية أخرى ، ومن ثم تقديم أنسب الحلول لمواجهتها أو التخفيف عنها ، وبيان أدوار الجامعات المصرية – جامعة الزقازيق نموذجا – فى مواجهة مخاطر الزيادة السكانية .

تساؤلات البحث :

فى ضوء الهدف العام للبحث فإن البحث الراهن يطرح التساؤلات التالية :

١– ما أهم أسباب الزيادة السكانية من وجهة نظر الشباب الجامعي بكلية الآداب جامعة الزقازيق ؟ وما أولوياتها ؟

٢– ما أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الزيادة السكانية في المجتمع المصري ، وبيان مدى مخاطرها على مستقبل الشباب الجامعى ، وعلى مسارالتنمية المستدامة فى الجمهورية الجديدة – مصر– المنتظرإنشائها واستكمال تكوينها وإقراراها من القيادة السياسية فى المستقبل القريب؟

٣– ما أولويات سبل مواجهة مشكلات الزيادة السكانية من وجهة نظر الشباب الجامعي بكلية الآداب – جامعة الزقازيق ، وما يترتب عليها من مخاطر على مستقبل الشباب الجامعى ، وعلى مسار التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر ؟

٤– إلي أي مدي تساهم الجامعات المصرية عامة – جامعة الزقازيق نموذجا – بأدوارها في مواجهة مشكلات الزيادة السكانية ، ومايترتب عليها من مخاطرعلى مستقبل الشباب الجامعى ، وعلى مسار التنمية المستدامة فى الجمهورية الجديدة – مصر ؟ وما أولويات أدوارها ؟

٥– هل يمكن أن يشارك الشباب الجامعي في مواجهة مشكلات الزيادة السكانية ، والحد من مخاطرها على مستقبلهم المهنى والأسرى ، وعلى مسارالتنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر ؟ وما أهم صور مشاركاته الفعلية ؟

مفاهيم البحث :

١- **مفهوم التنظيم الاجتماعى :** تناول الكثير من علماء الاجتماع مفهوم التنظيم ، فمنهم من يعرف التنظيم بأنه التنظيم الهيكلى ، ومنهم يعرفه بالتنظيم البيروقراطى ، ومنهم من يصفه بالمؤسسة أو المنظمة ، ومنهم من يعرفه بأنه النسق الاجتماعى ، وأخر بالبناء الاجتماعى الذى يتكون من جماعات رسمية ، وأخرى غير رسمية ، وعلاقات وتفاعلات ، وأدوار واحتياجات وأهداف تنظيمية يتم تحقيقها فى ظل مجموعة من القوانين واللوائح ، وهناك التنظيم الرسمى ، والأخر غير الرسمي(Graham Crow: 2..6) .(٢)

ويضع البحث الراهن تعريفا إجرائيا لمفهوم التنظيم مؤداه " ان التنظيم الاجتماعى هو منظمة رسمية تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يشتركون فى أداء وظائف أو أدوار معينة ، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التنظيمية فى ظل مجموعة من المعايير واللوائح الرسمية.

٢- **مفهوم جامعة الزقازيق :** إحدى الجامعات الحكومية المصرية التى أنشئت عام ١٩٧٤م ، ومقرها مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية ، وهى تنظيم اجتماعى خدمى تقدم الخدمات التعليمية والبحثية والمجتمعية فى مختلف تخصصات كلياتها العلمية والأدبية ، وتضم جامعة الزقازيق كليات : الطب البشرى–الطب البيطرى – طب الأسنان – الصيدلة – الهندسة –الزراعة – الحاسبات والمعلومات – تكنولوجيا التنمية (معهد الكفاية الإنتاجية سابقا)– كلية العلوم – كلية التجارة – كلية الحقوق – كلية التمريض – الدراسات الاسيوية (المعهد الأسيوى سابقا) – التربية – التربية للإعاقة – الطفولة – التربية النوعية – كلية التربية الرياضية بنين وأخرى بنات – الآداب ، إلى جانب المعهد العالى للحضارات.(إبراهيم عودة : ٢,١.م) (٣)

ويضع البحث الراهن تعريفا إجرائيا مؤداه " أن جامعة الزقازيق تعد تنظيما اجتماعيا خدميا يقدم الخدمات التعليمية والبحثية ، والمجتمعية ، ويساهم فى دراسة وتشخيص المشكلات القومية والمحلية ، ويشارك بفاعلية فى تقديم الحلول المناسبة لها ، وذلك بالتعاون بين مختلف كلياتها .

٣- **مفهوم الشباب :** هناك تعريف ينظر إلي الشباب بأنه فترة زمنية تتحدد بالعمر، وتقع ما بين ١٦–٣. عاما .(السيد عفيفي : ١٩٩٦).(٤)

وهناك تعريف أخر يري الشباب بأنه أكثر الفئات العمرية حيوية ، وقدرة علي العمل والنشاط. (محمد على : ١٩٨٥).(٥)

ويضع البحث الراهن تعريفا إجرائيا مؤداه " الشباب مرحلة عمرية ينتمي إليها كل إنسان قادر علي العطاء، والإنتاج، والتجديد ، أوقادرا علي المشاركة في تنمية مجتمعية ، وحل مشكلاته الملحة.

٤- **مفهوم الشباب الجامعي** : يتحديد مفهوم الشباب الجامعي من خلال ثلاثة معايير رئيسية : فالمعيار الأول يتم في ضوئه تحديد أساس الخصائص المميزة لتلك المرحلة العمرية الزمنية ، في المدى من ١٧ سنة حتى ٣. سنة .

والمعيار الثاني معيار السمات والخصائص النفسية ، والسلوكية المميزة لشباب الجامعة ، ومنها الرغبة في التجديد ، والقدرة علي الإنجاز ، والمساهمة في إحداث التغير، والقلق ، والاندماج وغيرها.

وأما المعيار الثالث وهو المعيار الاجتماعي ، والذى يتحدد بالوضع ، والمكانة ، فقد يكون طالبا في إحدى الكليات النظرية أو العملية. (سهام العراقي : ١٩٨٤).(٦)

والمفهوم الإجرائي للشباب الجامعي في البحث الراهن " هو كل طالب أو طالبة مقيد بإحدى الفرق الأربع بأقسام كلية الآداب بجامعة الزقازيق ، ويقع في الفئة العمرية من ١٨ – ٢٢ سنة فأكثر " .

٥- **القضية السكانية وتداعياتها** : وهي الواقع السكاني لمجتمع ما ، وما يشمله من السياسة السكانية، والتاريخ السكاني ، والخصائص السكانية ، ومشكلة الإسكان والسكان ومصادر البيانات السكانية ، والنمو السكاني ، والعلاقة بين السكان والتنمية ، والتداعيات الأخرى.(محمد الجوهرى : علم السكان- ١٩٨٥م).(٧)

ويتبني البحث الراهن هذا التعريف إجرائيا ، لأنه يحدد القضية السكانية في ثلاثة أبعاد متكاملة ، وهي : الخصائص السكانية ، والتوزيع الجغرافي للسكان ، والزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة ، وارتباطها بقضية التنمية السكانية ، ومايواجهها من مشكلات اجتماعية.

وتشكل الخصائص السكانية مقوما رئيسا فى تحديد نوعية السكان الذين يقطنون منطقة ما ، فهى تكشف عن تركيب السكان من حيث النوع ، والحالة الزواجية ، والعمر، والحالة التعليمية ونمط السكن ، ومتوسط دخولهم ، وغيرها.(محمود الكردى : ١٩٨٦م).(٨)

٦- **المشكلة السكانية** : تعرف بأنها إحدى المشكلات الاجتماعية التى يترتب عليها الكثير من المخاطر الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والتى ينبغى احتوائها بشكل إيجابى وسريع ، لأن هذه المخاطر قد تؤثر تأثيرا سلبيا على تنمية المجتمعات البشرية ، وخاصة المجتمعات الفقيرة أو النامية .Mesons)،(2..5 :Andrew. (٩)

من أسباب الزيادة السكانية زيادة عدد المواليد مع تحسن الحالة الطبية ، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تؤيد الزواج المبكر، أوتفضيل إنجاب الذكور، وعدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، وعدم الاكتفاء بطفلين ، كما أنه ما زالت ثقافة كثرة الانجاب التي تكونت عبر أزمنة طويلة في المجتمع المصري مرتبطة بالعزوة ، والسند. (نسرين الشرقاوى : ٢,٢١م) (٠١)

ويشكل النمو السكانى الناتج عن ارتفاع معدلات المواليد في الوقت الراهن تحديا للدول على اختلاف أنظمتها سواء المتقدمة أو النامية ، فثمة حقائق لا يمكن تجاهلها عن المشكلة السكانية الآن لأنها بقدر ما تمس الفرد والمجتمع ، فإن أبعادها تجاوزت الحدود الاقليمية إلى العالمية حتى أصبحت تفرض على المجتمع الدولي مواجهتها .(Here (Rink : 1994) (١١)

وأيضا تعني عدم التوازن بين الحاجات والإمكانيات أو الموارد البشرية والموارد المادية ، وبمعنى أخر تعنى عدم التوازن بين عدد السكان وكمية الإنتاج والخدمات الأساسية. (محمد بيومي :٢..٣).(١٢) . ويتبني البحث الراهن هذا التعريف إجرائيا .

والبحث الراهن يرى أن المشكلة السكانية هي أم المشكلات الأخرى لأنها هى السبب والنتيجة معا في المجتمع المصري ، لما يترتب عليها الكثير من المشكلات ، وفي مقدمتها : المشكلات الاقتصادية – المشكلات الاجتماعية – المشكلات النفسية – المشكلات التعليمية – المشكلات الصحية – المشكلات الإسكانية ... الخ .

٧- **المشكلات الاجتماعية** : هناك تعريفات متعددة للمشكلات الاجتماعية ، فمنها ينظر إلى المشكلات بأعتبارها مواقف معقدة تتطلب تفسير أومواجهة ، ومنها يرى

المشكلات عبارة عن أنماط سلوك غير سوية أو أنحرافية ، وهى فى حاجة إلى معالجة أوإصلاح أوتغير ، ومنها يتصورها بأنها صعوبات تقابل البشر فى حياتهم المعيشية ، وتتطلب تحقيق المزيد من الجهود، وذلك من أجل هذه التخلص من هذه الصعوبات أو التخفيف من أثارها ، مع العمل على تحقيق الرعاية الاجتماعية ، وتحسين أحوال البشر.(محمد الجوهرى : المشكلات الاجتماعية – ١٩٩٥م).(١٣)

ويقصد بالمشكلات الاجتماعية فى البحث الراهن هى تلك المشكلات الناتجة عن مخاطر الزيادة السكانية أو النمو السكانى ، ومنها مشكلات ذات بعد بشرى ، وذات بعد اجتماعى ، وأخرى مشكلات ذات بعد اقتصادى ، وذات بعد بيئى.

٨- **المخاطر** : تعرف المخاطر بأنها كل من شأنه أن يؤثر بالسلب على تحقيق الأهداف الإنمائية ، وعلى السكان أوالممتلكات أوالأموال ، وأيضا يمكن أن تكون أنعكاسا عن ظروف أو أحداث سيئة غير متوقعة ، أو ناتجة عن أفعال تقود فى الغالب إلى الخطر.(عبد المعبود) (١٤)

والمخاطر تعنى حدوث فعل فيه مشكلة تصيب المجتمع مثل المشكلة السكانية ، ويترتب على هذا الفعل أثارا سلبية أو مشكلات أخرى تحول دون تحقيق المجتمع لأهدافه المرجوة للأجيال الحالية والقادمة فى عملية التنمية المستدامة بمختلف المجالات البشرية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والبيئية ...الخ.(Zinn Jens : 2..8) (١٥)

يقصد بالمخاطر فى هذا البحث الراهن هى المخاطر السكانية التى تشتمل على كل احتمالات الخطورة القائمة أو التهديدات الناتجة عن الزيادة السكانية ، والتى يترتب عليها الكثير من المشكلات البشرية ، والاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية والبيئية المتعددة ، والمتنوعة الأثار السلبية على مستقبل الشباب الجامعى المهنى والأسرى ، وعلى مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩- **التنمية المستدامة** : هى عملية تغير مستمرة تستهدف تلبية إحتياجات البشر فى مختلف النواحى البيئية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وتعمل على تحسين أحوال معيشة البشر ، وذلك من أجل تحقيق حياة كريمة للبشر فى مختلف الأجيال الحالية أو المستقبلية.(Andrea : 2..9،Roos).(١٦)

والتنمية المستدامة تتصف بالتطوير والتجديد والاستمرارية ، وتحقق أهدافها فى ضوء استراتيجة تستهدف تحقيق الرعاية الاجتماعية ، وتوفير الخدمات الأساسية ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى ، وتطوير القرى أوالمدن فى مختلف المجالات.

ويضع البحث الراهن تعريفا إجرائيا لمفهوم التنمية المستدامة مؤداه " هى التنمية ذات الأبعاد الشاملة أوالمتكاملة (البشرية – الاجتماعية – الاقتصادية – البيئية) ، والتى تستهدف تحقيق حياة كريمة للأجيال الحالية ، وذلك من خلال تطوير المشروعات القومية القائمة بالفعل ، وأيضا تحقيق استمرارية الحياة الكريمة للأجيال القادمة ، وذلك من خلال إنشاء المشروعات القومية الجديدة فى مختلف المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتكنولوجيا ، والبيئية ، وغيرها ، ولذلك فهى تحقق استمرار اشباع الحاجات البشرية ، والنمو الاجتماعى والاقتصادى للأجيال الحالية والقادمة.

١.- **الجمهورية الجديدة – "مصر"** : ويضع البحث الراهن تعريفا إجرائيا مؤداه " هى مصر الحديثة – فى المستقبل القريب – فى عهد " الرئيس عبد الفتاح السيسى " ، والذى تولى المسئولية بعد ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣م ، والذى بادر إلى تحقيق المزيد من الإنجازات غير المسبوقة فى فترات زمنية قياسية فى مختلف المشروعات التنموية القومية أو الوطنية السريعة ، والفاعلة فى مختلف المجالات البشرية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والبيئية .

ومن أولويات الجمهورية المصرية الجديدة المنتظر إنشائها واستكمال تكوينها وإقرارها من جانب القيادة السياسية فى المستقبل القريب : الاهتمام بالوطن والمواطن ، وذلك من خلال تحسين مستوى معيشة الأجيال الحالية ، وضمان جودة الحياة للأجيال القادمة ، والعمل على بناء المواطن المصرى باعتباره قوام عملية التنمية المستدامة ، وإنشاء المدن الجديدة مثل : مدينة العاصمة الإدارية الجديدة ، ومدينة العالمين الجديدة ، مع تطوير المدن القائمة مثل: الرحاب والتجمع ، وشروق ، والمستقبل ، إلى جانب إنشاء الطرق والكبارى الجديدة ، مع تطويرشبكة الطرق القديمة ، وتقديم الخدمات ذات الجودة العالية فى القرى أوالمدن ، والعمل على تطويرمستوى التعليم وتقنيته ، وإنشاء مدارس وجامعات جديدة أكانت حكومية أوأهلية ، وتحسين الخدمات الصحية ، وتقديم المزيد من المبادرات الصحية ، لعلاج كثيرا من الأمراض الخطيرة والوبائية ، إلى جانب التصدى لفيروس الكورونا بالإجراءات الأحترازية والتطعيم ، وأيضا تحقيق التنمية الاقتصادية ، وزيادة

معدلات الإنتاج ، وأيضا العمل على رفع كفاءة الأداء الحكومى ، وتطبيق التحول الرقمى واليات التقنية الحديثة ، وحماية الأمن الوطنى ، ودعم سياسة مصر الداخلية والخارجية ...إلخ.

والدليل على أن مصر بلد الأمن والأمان والأستقرار، وبلد التنمية المستدامة من أجل بناء الجمهورية الجديدة – مصر، والتى تحقق حياة كريمة لشعبها المصريين إنه فى يوم ٢٥/ ١. / ٢,٢١م أصدر الرئيس" السيسى" قرارا جمهوريا بألغاء مد حالة الطوارئ فى البلاد ، وكان قرارا رئاسيا صائبا ، وله الكثير من الانعكاسات الإيجابية على المستوى المحلى والعالمى بأن مصر دولة الأمن والأمان ، ودولة قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

"وتؤكد الباحثة أن هدف البحث الراهن لن يقصد بشكل مباشر أوغير مباشر أن يرصد ملامح الجمهورية الجديدة – مصر ، أو بيان برامج أو مشروعات التنمية المستدامة فيها ، لأن الجمهورية الجديدة مازالت – إلى الأن – فى طور البناء والتكوين ، وأن ملامحها ليست ملموسة بشكل كبير ، بل هناك ملامح بسيطة للجمهورية الجديدة بدأت فى المدن الجديدة ، ولكن هذا البحث يركزبشكل مباشر على بيان أهم مخاطر الزيادة السكانية على مستقبل تكوين وبناء الجمهورية الجديدة– مصر ، والتى تعرقل تحقيق أهدافها فى مجال التنمية المستدامة."

– **<u>الدراسات والبحوث السابقة</u>** :

وتوصلت الباحثة إلي مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة حول موضوع النمو السكانى :

<u>أولا : الدراسات والبحوث السابقة العربية :</u>

<u>الدراسة الأولى</u> : بعنوان : خصوبة السكان واتجاهاتها فى مصر – دراسة فى السكان والتنمية.

وهدفت الدراسة إلى الاهتمام بدراسة الخصوبة فى مصر ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى فلى رصد معدلات الخصوبة فى مصر منذ الستينيات القرن العشرين حتى الآن .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : ان الدولة المصرية تولى اهتمامها الكبير بمشكلة النمو السكانى ، ودراسة أثارها الملموسة والخطيرة على خطط التنمية فى مصر.

وإن معدلات الخصوبة تؤثر سلبا على مستقبل برامج وخطط التنمية فى مصر ، وأن معدلات الخصوبة تختلف من مناطق سكانية عن مناطق سكانية الأخرى ، نظرا لمجموعة من القيم الثقافية التى ارتبطت بالعزوة والعصبية وبقوة الإنتاج ، وأن مصر الوسطى والعليا من الأقاليم منخفضة الخصوبة والأقل فى معدلات الإنجاب عن باقى الأقاليم الأخرى بمصر.

ولوصول النمو السكانى فى مصر إلى حد معقول لايؤثر على خطط التنمية على الدولة الاهتمام بخفض معدلات الخصوبة بزيادة الاهتمام بالمرأة وصحتها الإنجابية والاهتمام بوسائل تنظيم .(محمد مقلد : ٢٠٠٢) .(١٧)

واتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة فى أنها دراسة عن السكان والتنمية ، وأيضا مع المنهج الوصفى المستخدم ، وتختلف عنها أن البحث الراهن يعتبر دراسة سوسيولوجية ، وأما الدراسة السابقة فهى دراسة جغرافية.

واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى التعرف على أقرب المناهج لمعالجة موضوع النمو السكانى ، وأيضا التعرف على الأثار السلبية للزيادة السكانية ، أو ارتفاع معدلات الخصوبة فى مصر.

الدراسة الثانية :

بعنوان : الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية ودور الشباب في مواجهتها ، والتى هدفت إلى تشخيص أسباب المشكلة السكانية ، وطرح سبل مواجهتها من جانب الشباب المصرى عامة والجامعة خاصة ، ورأت نتائجها أن لشباب الجامعات دورا كبيرا في مواجهة المشكلة السكانية ، ويمكن الاستفادة من طاقاتهم البشرية في التصدي لهذه المشكلة بالفكر والتوعية ، أوالتربية السكانية السليمة ، والتعريف بالبعد الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، وأشار البحث إلي أهمية التركيز علي فئة الشباب عامة ، وشباب الجامعة خاصة في المرحلة المقبلة ، وذلك لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة ، أوالتخطيط الإنجابي ، وغيرها من المفاهيم أوالقيم المتعلقة بالقضية السكانية في مصر. (صابر : ٢٠٠٩). (١٨)

ويتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة فى تناول دور الشباب الجامعى نحو مواجهة المشكلة السكانية ، بينما تختلف عنها فى تناول – أيضا – دور الجامعات المصرية – الزقازيق نموذجا – فى مواجهة مخاطر الزيادة السكانية الناتجة عن المشكلات المصاحبة لها.

واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى التعرف على دور الشباب الجامعى فى مواجهة المشكلة

السكانية .

الدراسة الثالثة :

بعنوان : دور الجامعات في مواجهة المشكلة السكانية في مصر: رؤية جامعة سوهاج " وهدفت إلى الوقوف على أهم أدوار الجامعات فى التصدى لمشكلة الزيادة السكانية فى المجتمع المصرى ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها : ان الجامعة تقوم بدور مهم في إيجاد الإنسان المثقف الواعي بحركة مجتمعه ، وحركة الكون كله ، وبما يقابله من مشكلات ، وما يطرأ علي مجتمعه من تغيرات ، كما تهتم بترسيخ القيم أوالمفاهيم لدي الشباب الذين يحتاجون إليها في حياتهم المهنية والعملية ، ويمكن للجامعة القيام بدورها في التعريف بخطورة المشكلة ، وذلك من خلال المناهج الدراسية ، أوالندوات ، والأبحاث النظرية والتطبيقية . (عماد : ٢٠٠٩).(١٩)

ويتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة فى تناول دور الجامعات فى مواجهة المشكلة السكانية فى مصر ، بينما تختلف عنها من حيث المجال الجغرافى . واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى الوقوف على دور الجامعة فى مواجهة المشكلة السكانية فى مصر.

الدراسة الرابعة: بعنوان النمو السكانى وتوزيع الدخل والتنمية الاقتصادية .

وهدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تصور نظرى يساهم فى فهم العلاقات المتداخلة بين نمو السكان وتوزيع الدخل والتنمية الاقتصادية.

وأشارت النتائج إن العلاقات المباشرة بين توزيع الدخل ونمو السكان تؤثر كل منها على الأخر بشكل مباشر ، وإن المساواة فى دخول الدخل قد تؤدى إلى خفض مستويات الخصوبة والوفيات فيما بين السكان .

وإن التغير الناتج عن البناء العمرى للسكان يؤدى إلى توزيع أكثر عدالة للدخل ، وأن متوسط اشباع الحاجات الأساسية مثل : الصحة ، والتغذية ، والتعليم ، ومن المتوقع أن تتحسن كنتيجة لإعادة توزيع الدخل .

وإن النمو السكانى يؤثر تأثيرا سلبيا على مسار عملية التنمية على وجه العموم ، وعلى عملية التنمية الاقتصادية ، ومعدلات الإنتاج على وجه الخصوص.(مصطفى خلف : ٢٠٠٩م) (٢٠)

ويتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة من حيث الهدف فى تناول العلاقة بين النمو السكانى وعملية التنمية ، وأيضا من حيث النتائج فى الوصول إلى أن النمو السكانى يؤثر تأثيرا سلبيا على مسار عملية التنمية فى مصر . واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى التعرف على العلاقة بين النمو السكانى وعملية التنمية الاقتصادية .

الدراسة الخامسة : بعنوان : العوامل النفسية والاجتماعية المرتبطة بتنظيم الأسرة فى مصر – دراسة نظرية وميدانية على عينة من الأسر فى محافظة المنيا.

وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مسار النمو السكانى فى مصر ، وذلك للكشف عن مستويات الخصوبة ، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة فى ريف وحضر محافظة المنيا نموذجا .

والوقوف على القيم المتعلقة بتنظيم الأسرة ، مع تحديد دور وسائل الإعلام فى التوعية بخطورة النمو السكانى .

وتوصلت النتائج إلى تشابه مستويات الخصوبة بين المناطق الريفية والحضرية ، وأن أغلب الأسر (الأزواج والزوجات) توافق على تنظيم الأسرة ، وأن العدد المفضل بين الأسر الريفية والحضرية يتراوح بين ثلاثة أو أربعة أطفال.

وإن وسائل الإعلام يمكنها القيام بدور مهم فى التوعية السكانية فى جميع المناطق الريفية والحضرية .(مصطفى خلف : ٢٠٠٩م) (٢١)

يتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة من حيث تناول قضية الزيادة السكانية ، وكيفية إيجاد الحلول ، بينما تختلف من حيث العنوان ، وعينة الدراسة ، والمجال الجغرافى . واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى الوقوف على مدى استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى المناطق الريفية أو الحضرية.

الدراسة السادسة : بعنوان : الإحتواء الاجتماعى كألية لمواجهة المخاطر السكانية – بحث استطلاعى فى المجتمع المصرى.

هدفت الدراسة الكشف عن رؤية الخبراء من الأكاديمين ، والسياسين حول أهم متطلبات الاحتواء الاجتماعى لدرء المخاطر السكانية المتنامية ، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفى مستخدمة الطرق الكيفية . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : أهمية استخدام الاحتواء الاجتماعى كالية لمواجهة المخاطر السكانية والحد منها ، وذلك عن طريق جذب المستهدفين ، ومد جسور التعاون المثمر والحوار الفعال ، وبناء القدرات وتنمية الخصائص السكانية ، وأن الوضع السكانى الراهن ومستقبله فى مصر يؤدى إلى الكثير من المخاطر المتعددة التقليدية والمستحدثة ، وأن برنامج تكافل وكرامة التى تنفذه وزارة التضامن الاجتماعى من أكثر البرامج رواجا وفاعلية فى إمكانية تحقيق الاحتواء الاجتماعى ، وذلك لارتباطه بالدعم النقدى المشروط ، بعدد من الأطفال لايزيد عن ثلاثة أطفال. (عبد المعبود : ٢,٢).(٢٢)

يتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة فى تناول مخاطر الزيادة السكانية ، واستخدام الأسلوب الوصفى ، بينما تختلف عنها من حيث المجال البشرى. واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى التعرف عن أهم مخاطر الزيادة السكانية على مسار التنمية فى المجتمع المصرى.

ثانيا : الدراسات والبحوث السابقة الأجنبية :

الدراسة الأولى : بعنوان : النمو السكانى وعملية التنمية – دراسة وصفية فى سرى لانكا.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين النمو السكانى ومشروعات أو برامج التنمية الشاملة فى المجتمع الأسيوى – سرى لانكا نموذجا .

وتوصلت الدراسة إلى إن هناك اتفاقا واسع النطاق على أن النمو السكاني يعتبرعاملا حاسما في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأن النمو السكاني في حد ذاته لا يضر دائمًا بالتنمية لا سيما في بعض البلدان المتقدمة حيث توجد اقتصاديات الحجم ورأس مال بشري ومادي كافى لاستثمارات جديدة ، بينما يمكن أن يضر بالبلدان النامية باعتبارها بيئة أقل ملائمة للنمو الاقتصادى.

وتكمن المشكلة الرئيسية في الفاصل الزمني الممتد بين الزيادات السكانية من ناحية ، والتقدم التكنولوجي والتكيف من ناحية أخرى. وفي المجتمعات السكانية غير المجهزة

لإجراء التغييرات التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة ، يمكن حتى للنمو السكاني المعتدل أن يوقف عملية التنمية.

فضلا عن ذلك ، فإن النمو السكاني السريع يقلل من نسبة مدخرات الأسرة ، مما يقلل من الأموال المتاحة للاستثمار الفردي في كل من رأس المال المادي والبشري.وعلى المستوى المجتمعي ، تزداد صعوبة تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام في ظل أفضل الظروف ، يمكن لدولة آسيوية نامية أن تتوقع تحقيق أداء اقتصادي أفضل على المدى الطويل إذا كان النمو السكاني معتدلاً.(Gajanayake:1986).(٢٣)

ويتفق البحث الراهن مع أهداف هذه الدراسة فى التعرف على العلاقة بين النمو السكانى وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفى أنها دراسة وصفية ، بينما تختلف عنها فى المجال الجغرافى ، والبشرى ، والزمنى.
واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى وضوح العلاقة بين الزيادة السكانية وعملية التنمية فى سرى لانكا.

الدراسة الثانية : بعنوان : شنغهاى – دراسة حالة للنمو السكانى السلبى .

وهدفت الدراسة إلى الوقوف على النمو السكانى السلبى فى المجتمع الصينى شنغهاى ، والتعرف على الإجراءات التى أتخذتها دولة الصين من أجل تحقيق النمو السكانى المعتدل.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها : تشير الإحصائيات أن الآثار المترتبة على النمو السكاني الصفري (ZPG) في شنغهاي في عام ١٩٩٣ أن معدل المواليد الخام ٦,٥٪ ، وأن معدل الوفيات الخام ٧,٢٧٪ ، وأن المعدل الطبيعي للنمو السكاني ..٧٨٪. وإن شنغهاي حققت نموًا سكانيًا سلبيًا (NPG) لأول مرة في عام ١٩٩٣. يحدث NPG عندما يكون عدد المواليد أقل من عدد الوفيات. ويحدث NPG بشكل متكرر في البلدان المتقدمة بدلاً من البلدان النامية مثل الصين.

ويعود انخفاض الخصوبة في شنغهاي إلى حد كبير إلى ٣. عامًا من تنظيم الأسرة : معدل الطفل الواحد ، ومعدل استخدام وسائل منع الحمل ، ومعدل شهادة الطفل الواحد ، ومعدل التعقيم. وكانت هذه الإجراءات منخفضة بالفعل بحلول السبعينيات ، عندما انتشر

تنظيم الأسرة في الصين ، و كانت شنغهاي متقدمة على الصين في النمو الاجتماعي ، والاقتصادي ، وأظهرت NPG في شنغهاي التقدم المستمر في التنمية ، وتنظيم الأسرة ، وشيخوخة السكان،: (B Gu & Chin J: 1995) .(٢٤)

ويختلف البحث الراهن مع هذه الدراسة من حيت الأهمية والهدف ، والمنهج ، وأيضا يختلف عنها من حيث المجال الجغرافى ، والبشرى ، والزمنى .
واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى الوقوف على حالة النمو السلبي فى المجتمع الصينى.

الدراسة الثالثة : بعنوان : الجدل السكاني فيما يتعلق بالتنمية : دراسة حالة أفريقيا جنوب الصحراء.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين النمو السكانى والتنمية الاقتصادية فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ورأت الدراسة أن هناك علاقة معقدة بين النمو السكانى والتنمية الاقتصادية ، أن النمو السكاني السريع في البلدان النامية يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية ، وهناك العديد من الطرق التي يمكن للنمو السكاني من خلالها تعزيز التنمية ، وهناك أيضًا العديد من الأسباب المنطقية التي تجعل الأسر في البلدان النامية قد تقرر إنجاب العديد من الأطفال.

ورأت الدراسة أن النمو السكانى السريع يعيق بشكل كبير عملية التنمية الاقتصادية ، ولذاينبغى أن يتم عرض الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية الحالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وعواقب النمو السكاني السريع من حيث التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية ، وتوسيع رأس المال ، والقوى العاملة ، والتجارة. (Abou– stait:1994): (٢٥)

اتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة فى تناول العلاقة بين النمو السكانى وأثاره ومخاطره على عملية التنمية الشاملة على وجه العموم ، وعلى التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص.وبينما اختلفت الدراسة الراهنة عن هذه الدراسة من حيث المجال الجغرافى والبشرى والزمنى ، وأيضا تختلف عنها فى أن الدراسة الراهنة تهتم بدراسة مخاطر الزيادة

السكانية على التنمية المستدامة. واستفادت الباحثة من نتائج هذه الدراسة فى الكشف عن العلاقة بين النمو السكانى والتنمية الاقتصادية فى المجتمع الأفريقى.

الدراسة الرابعة : بعنوان : السكان والفقر والتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .وهدفت الدراسة إلى دراسة أثر ارتفاع معدلات المواليد على تعرقل حركة التنمية الاقتصادية وانتشار الفقر فى أفريقيا.ورصدت الدراسة بعض الحقائق ، ومنها أن ارتفاع المواليد فى أفريقيا يؤدى بالفعل إلى أنتشار حالات الفقر ، والمرض ، والجهل بين الأسر الأفريقية .

واهتم الاقتصاديون وعلماء الديموغرافيا وغيرهم من علماء الاجتماع بدراسة العلاقة بين التغيير الديموغرافي والنتائج الاقتصادية في السنوات الأخيرة ، وأن هناك اتفاقا بينهم على أن تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد يؤدي عمومًا إلى انخفاض معدلات المواليد. وأيضا أن هناك اتفاقا حول الاقتراح القائل بأن معدلات المواليد المنخفضة تساهم في التنمية الاقتصادية ، وتساعد الأفراد والأسر على الهروب من الفقر، ومن ثم المرض والجهل ، وتحسن من ظروفها الاجتماعية والاقتصادية. : Steven W. Sinding) (٢٦) 2..9)

واتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة فى معالجة موضوع الزيادة السكانية من خلال ارتفاع معدلات المواليد ، وبيان أثره على مسار عملية التنمية ، واختلف عنها من حيث المجال الجغرافى، والبشرى، والزمنى .

واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى الوقوف على أن ارتفاع معدلات المواليد من أهم معوقات التنمية فى أفريقيا.

الدراسة الخامسة : بعنوان : عودة عامل النمو السكاني : تأثيره على الأهداف الإنمائية للألفية.

وهدفت الدراسة إلى دراسة النمو السكانى وبيان تأثيراته على مسار عملية التنمية الشاملة.

وبينت الدراسة أن الزيادة السكانية فى حالة استثمارها بشكل إيجابى من خلال الاهتمام تعليم السكان ، وتثقيفهم ، وتدريبهم على المشاركة فى نجاج برامج الإنماء المجتمعى ، فهى تمثل قوة خدمية ، وأخرى إنتاجية تساهم فى تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة .

وأما الزيادة السكانية التى تؤثر بالسلب على مسار التنمية المجتمعية ، فهى تعرقل الإنماء والتغير ، وتكون غير مرغوب فيها ، لأنها تؤثر بالسلب على الصحة الجنسية والإنجابية . S Mayhew، T Colbourn: 2.15).(٢٧)

اتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة فى دراسة النمو السكانى وعلاقته بالتنمية الشاملة ، واختلف عنها فى المجال الجغرافى ، والبشرى ، والزمنى.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة فى أن للنمو السكانى أثار سلبية ، وأخرى إيجابية فى ضوء الاهتمام بالسكان .

الدراسة السادسة : السكان مهمون : التغير الديموغرافي والنمو الاقتصادي والفقر في العالم النامي.وهدفت إلى التعرف على هل النمو السكاني جيد أم سيئ للتنمية الاقتصادية ؟ وذلك للكشف عن العلاقة بين النمو السكانى والتنمية الاقتصادية .

ورأت الدراسة أن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية كانت موضوعًا متكررًا في التحليل الاقتصادي منذ عام ١٧٩٨ على الأقل عندما جادل " توماس مالتوس " بأن النمو السكاني من شأنه أن يخفض مستويات المعيشة على المدى الطويل ، و كانت النظرية بسيطة نظرًا لوجود كمية ثابتة من الأرض ، فإن النمو السكاني سيقلل في النهاية من كمية الموارد التي يمكن أن يستهلكها كل فرد ، مما يؤدي في النهاية إلى المرض ، والمجاعة ، والحرب. لذا تقترح الدراسة بالأخذ بمبدأ "ضبط النفس الأخلاقي" ، أي بمعنى الامتناع عن إنجاب الكثير من الأطفال .(Sean Fox & Tim Dyson: 2.15). (٢٨)

ويتفق البحث الراهن مع هذه الدراسة فى دراسة العلاقة بين النمو السكانى والتنمية ، وبيان أثارها السلبية على الفرد والمجتمع ، بينما اختلف عنها من حيث المجال الجغرافى ، والبشرى ، والزمنى.

واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى أن ضبط النفس الأخلاقى للإقلال من إنجاب الأطفال أحد المقترحات الملائمة لمواجهة النمو السكانى ، والإقلال من سلبياته على برامج التنمية فى المجتمع النامى.

الدراسة السابعة : تنظيم الأسرة كاستثمار في التنمية : دراسة حالة للأسر والأمهات خاصة عن تقييم عواقب برنامج التوعية بالتنظيم في ماتلاب ، بنغلاديش .

هدفت الدراسة إلى التعرف على نتائج الأخذ ببرنامج تنظيم الأسرة فى قرية ماتلاب ، بنغلاديش في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٦ ، على أثر حملة توعية فى مجال تنظيم الأسرة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٩٦ .وبينت الدراسة أن ١٤١ قرية في ماتلاب ، بنغلاديش في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٦ ، لاقت حملة توعية ضخمة حول تنظيم الأسرة لخفض معدلات الإنجاب لدى الأمهات فى ماتلاب.

وحقق برنامج تنظيم الأسرة مزايا عديدة للأسر والأمهات ومنها : الاهتمام بالصحة العامة ، والصحة الإنجابية ، وتحقيق الرعاية الاجتماعية ، ورفع المستوى المعيشى ، ووضع برنامج صحة الطفل ، ورعاية الأمهات .(S Joshi)، TP Schultz :2..7 (٢٩).

ويختلف البحث الراهن عن هذه الدراسة فى الموضوع والهدف والمجال الجغرافى والبشرى والزمنى ، وكذلك المنهج المستخدم ، بينما اتفق معها من حيث كيفية معالجة مخاطر الزيادة السكانية. واستفادت الباحثة من هذه الدراسة فى التأكيد على أهمية تنظيم الأسرة على صحة الأم والطفل.

ونخلص مماتقدم إن البحث الراهن يختلف عن الدراسات والبحوث السابقة من حيث العنوان الرئيسى أو الفرعى ، والهدف ، والمجال الجغرافى والبشرى والزمنى ، بينما تتفق معها من حيث تناول موضوع النمو السكانى " الزيادة السكانية " ومخاطره من ناحية ، وأثره على عملية التنمية من ناحية أخرى. ولقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة فى تحديد بعض معانى المفاهيم العلمية التى تتعلق بالبحث الراهن مثل : النمو السكانى – المخاطر السكانية – التنمية ، وأيضا التعرف على أفضل المناهج والأداة ، والنظريات المناسبة لتحقيق أهداف البحث الراهن ، والوقوف على أخر النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات . وسوف تقارن الباحثة بين نتائج البحث الراهن ونتائج الدراسات السابقة ، من أجل بيان أوجه الأتفاق والاختلاف بين النتائج الحاضرة والنتائج السابقة .

الاتجاه النظري للبحث :

ينطلق البحث الراهن من نظرية التنظيم ، ووصف العلامة " بارسونز" التنظيم بأنه عبارة عن نسق اجتماعى يتألف من أنساق فرعية مختلفة مثل : الجماعات – الأقسام – الإدارات ، التى تتساند وتترابط ، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية المرجوة.

وفى ضوء رؤية النظرية ، فإن الجامعة تعتبر إحدى التنظيمات الخدمية ، وتعد نسقا متكاملا يتكون من مجموعة أنساق فرعية (كليات – أقسام أكاديمية وتخصصات علمية – إدارات – وحدات خاصة – مراكز بحثية – قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة) ، والتى تتعاون معا فى مواجهة مشكلات المجتمع عامة ، ومشكلة الزيادة السكانية خاصة ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة.

ويعتمد البحث أيضا على نظرية الدور، من أجل رصد أدوار الجامعات المصرية كتنظيمات اجتماعية فى مواجهة الزيادة السكانية ، ومشكلاتها التى تؤثر مخاطرها على التنمية المستدامة فى الجمهورية الجديدة – مصر – المنتظر تكوينها وإقرارها ، لتحقيق قدرا كبيرا من تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية القادمة ، وتحقيق استقرار المجتمع المصرى وتوازنه ، واستمرار تطويره ، وتنميته بشكل مستدام.

المنهج والأدوات البحثية : اعتمد البحث علي المنهج العلمي في دراسة القضية السكانية وتداعياتها ، والوقوف على أهم أسباب الزيادة السكانية ، وبيان أهم مخاطر المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها.

وأستند البحث علي أساليب المنهج العلمي وأدواته ، وفي مقدمتها الأسلوب الوصفي ، الذي يرصد ويحلل ويفسر أسباب الظاهرة ، وأيضا رصد أولويات سبل المواجهة من جانب الجامعات المصرية – جامعة الزقازيق نموذجا– من ناحية ، والشباب الجامعي من ناحية أخرى . وأيضا استخدام الأسلوب الإحصائي الذي يرصد الظاهرة ، وتحليلها كميا من خلال الأرقام ، والنسب المئوية ، مع بيان مدى دلالة الفروق بين إجابات أفراد العينة ، وذلك من خلال استخدام الأداة الإحصائية (كا٢).واعتمد البحث أيضا على استمارة المقابلة ، والمقابلات الفردية والجماعية لطلاب كلية الآداب كأدوات بحثية أساسية في جمع البيانات.

مجالات البحث : ويشتمل علي المجالات الآتية :

أ– المجال الجغرافي : يطبق البحث جغرافيا في جامعة الزقازيق ، وبكليـــة الآداب كإطار مكاني للبحث ، وكلية آداب الزقازيق هى إحدى كليات جامعة الزقازيق ، وتعد أحد التنظيمات الاجتماعية الخدمية ، والتى ارتبطت رسالتها العلمية والبحثية بدراسة المشكلات الاجتماعية ، وتشخيص أسبابها وبيان طرق المواجهة ، وذلك من أجل

تنمية البيئة المحلية بمحافظة الشرقية. وبدأت الدراسة الجامعية بكلية الاداب فى العام الجامعى ٧٥/ ١٩٧٦م ، وتضم كلية الآداب –الأن– عشرة أقسام علمية متخصصة : اللغة العربية – اللغة الأنجليزية – اللغة الفرنسية – اللغة الأسبانية – علم النفس – علم الاجتماع – الفلسفة – الإعلام – الجغرافيا – التاريخ .

ب– المجال البشري : أجري البحث الراهن علي عينة عشوائية من طلاب كلية الآداب جامعة الزقازيق فـي مختلف الأقسام العلمية ، وتكونت من (٥..) مفردة .

– ومن خصائص العينة :

– من حيث الأقسام العلمية : جدول رقم (١) الأقسام العلمية :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
– الاجتماع	.١٤	٢٨
– الفلسفة	٧٥	١٥
– الجغرافيا	٧٥	١٥
– الإعلام	٦٥	١٣
– علم النفس	٦٥	١٣
– اللغة العربية	.٢	٤
– اللغة الإنجليزية	١٨	٣٬٦
– اللغة الفرنسية	١٧	٣٬٤
– التاريخ	١٥	٣
– اللغة الأسبانية	.١	٢
الإجمالي	..٥	..١

كا٢= ٣١٢،٨ دالة عند مستوى ١.،..

يلاحظ من بيانات الجدول أن جميع الطلاب في مختلف الأقسام العلمية بكلية الآداب قد شاركوا بأرائهم حول الزيادة السكانية من حيث الأسباب ، والمشكلات المصاحبة عنها ، ومايترتب عليها من مخاطرعلى التنمية المستدامة المرجوة فى الجمهورية الجديدة –مصر–.

والملاحظ أن أغلب أفراد العينة من طلاب قسم علم الاجتماع كما أشارت نسبة ٢٨% ، ويليها طلاب قسم الفلسفة بنسبة ١٥% وأيضا طلاب قسم الجغرافيا بنسبة ١٥% ، وطلاب قسمي الإعلام بنسبة ١٣% ، وأيضا طلاب علم النفس بنسبة ١٣% ، ثم طلاب قسم اللغة العربية بنسبة ٤% ، مقابل نسبة٣،٦ % من طلاب قسم اللغة الإنجليزية ، نسبة٣،٤% من طلاب اللغة الفرنسية، ونسبة ٣% من طلاب قسم التاريخ ، وأخيرا نسبة ٢% من طلاب القسم الأسبانى.والفروق دالة حيث إن كا٢= ٣١٢،٨عند مستوى معنوى ١.،.

– من حيث الفرق الدراسية :

جدول رقم (٢) الفرق الدراسية الجامعية :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
الأولي	١٣٨	٢٧،٦
الثانية	.١٢	٢٤
الثالثة	١,٢	٤،.٢
الرابعة	.١٤	٢٨
الإجمالي	..٥	..١

كا٢= ٧،٥٨ دالة عند مستوى معنوى ٥.،.

يلاحظ من بيانات الجدول أن أفراد العينة تضم طلاب من كلية الآداب فى مختلف الفرق الدراسية بمعدلات متقاربة ، حيث توجد نسبة ٢٨% مقيدين بالفرقة الرابعة ، ويليها نسبة ٢٧،٦% مقيدين بالفرقة الأولى ، ويليها نسبة ٢٤% مقيدين بالفرقة الثانية ، وأخيرا نسبة ٤،.٢% مقيدين بالفرقة الثالثة .والفروق دالة حيث إن كا٢= ٧،٥٨عند مستوى معنوى ٥.،.

وإن التقارب فى أعداد الطلاب كأفراد العينة فى مختلف الفرق الدراسية ، أمر طيب يؤدى إلى الوصول إلى إجابات متعددة ، ونتائج صادقة ومتكاملة الحقائق من مختلف الطلاب فى جميع الفرق الدراسية الجامعية بكلية الاداب بجامعة الزقازيق.

– من حيث النوع :

جدول (٣) النوع :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
طالب	.١٦	٣٢
طالبة	.٣٤	٦٨
الإجمالي	..٥	..١

كا٢= ٦٤،٨دالة عند مستوى معنوى ١.،.

يلاحظ من بيانات الجدول أن أغلب أفراد العينة من الطالبات في مختلف الأقسام بكلية الآداب كما رأت نسبة ٦٨% ، مقابل نسبة ٣٢% من الطلاب .

وهذا يشير إلي ارتفاع نسبة الإناث بالكليات النظرية عامة وكلية الآداب خاصة ، وقد يكون ذلك بسبب المجموع الكلي للطالبات في الثانوية العامة ، أوقد يكون لميول الطالبات للدراسات الإنسانية ، والأدبية ، أواللغات ، أو قد يكون لاتجاه الطلاب من الذكور إلى الكليات العملية العلمية كالطب والهندسة ، أو التقديم للكليات العسكرية أو الشرطية.والفروق دالة حيث إن كا٢= ٦٤،٨عند مستوى معنوى ١.،.

- من حيث السن :

جدول رقم (٤) السن :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
أقل من ٢.	١٢٥	٢٥
٢.- ٢٢	٢٢٥	٤٥
٢٢فأكثر	.١٥	.٣
الإجمالي	..٥	..١

كا٢=٣٥،٣١دالة عند مستوى معنوى ١.،.

يلاحظ من بيانات الجدول إن أغلب أفراد العينة تقع في الفئة العمرية ٢.- ٢٢ سنة كما رأت نسبة ٤٥% ، ثم يليها الفئة العمرية التي تقع فى الفئة العمرية ٢٢سنة فأكثر كما رأت نسبة ٣.% من أفراد العينة ، مقابل نسبة ٢٥% تقع في الفئة العمرية أقل من ٢. سنة.

وتؤكد البيانات أن الفئات العمرية المشاركة في طرح الرؤية حول القضية السكانية وتداعياتها في مصر في مرحلة البلوغ ، والنضج العقلي ، والفكري ، والعلمي والذي يسهم- بلا شك – في الإبداء بالرأي بموضوعية ، وبجدية في هذه القضية ، وهي فئات عمرية واعية ، وقادرة علي المشاركة في تفسير أسباب الزيادة السكانية ، وطرح أوجه حلول مناسبة للمشكلة السكانية قد لا يستهان بها فى نظر صناع القرار فى مجال السكان والتنمية بالمجتمع المصرى على وجه العموم ، وبناء وتنمية الجمهورية الجديدة –مصر- على وجه الخصوص.والفروق بين الإجابات دالة حيث إن كا٢= ٣٥،٣١ دالة عند مستوى معنوى ١.،.

- من حيث الحالة الاجتماعية :

جدول رقم (٥) الحالة الاجتماعية :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
أعزب / أنسة	٤٦٢	٩٢،٤
متزوج / متزوجة	٣٨	٧،٦
مطلق/ مطلقة	–	–
الإجمالى	٥..	١..

كا٢= ٣٥٩،٥٥دالة عند مستوى معنوى ١.،.

يلاحظ من بيانات الجدول أن هناك نسبة ٩٢،٤% من الطلاب سواء من الإناث أو الذكور غير متزوجين " أعزب / أنسة " ، وهذا الأمر طبيعى لاغرابة فيه ، وذلك لأنهم طلاب مايزالوا غير قادرين على البائة من القدرة المالية ، أو تحمل المسئولية الأسرية ، وأن –الأن- همهم الأكبر هو الدراسة ثم التخرج ، والبحث عن عمل ، وأخيرا يكون التفكيرفى الزواج.

وهناك نسبة قليلة تمثل ٧،٦% من أفراد العينة متزوجة ، وأنها من الطالبات بالجامعة ، وخاصة فى الفرقتين الثالثة والرابعة ، وترجع هذه النسبة زواجها المبكر وقبل التخرج إلى : الزوج كويس وجاهز – الخوف الأسرى من العنوسة – العادات والتقاليد التى تفضل الزواج المبكر – الزواج للبنت أولى من الدراسة .

والفروق دالة بين إجابات أفراد العينة حيث إن كا٢= ٣٥٩،٥٥دالة عند مستوى معنوى ١.،.

ج- المجال الزمني : أجرى البحث الراهن خلال العام الجامعى ٢,٢.م / ٢,٢١م ، واستغرقت الدراسة الميدانية خمسة أشهر حيث بدأت من أول أكتوبر ٢,٢. م حتى نهاية فبراير ٢,٢١م.

نتائج البحث ومناقشتها :

يطرح الباحث النتائج في ضوء التساؤلات العلمية للبحث علي النحو التالي :

اولا: رؤية الشباب الجامعي عن أسباب الزيادة السكانية :

في هذا الصدد طرح البحث الراهن تساؤلا علميا مؤداه " ما أهم أسباب المشكلة السكانية من وجهة نظر الشباب الجامعي بكلية الآداب جامعة الزقازيق كتنظيم اجتماعى ؟ وما أولوياتها ؟"

وأوضحت البيانات الميدانية العديد من الأسباب المؤدية إلي الزيادة السكانية في مصر، ونذكرها في ضوء أولوياتها كما هو في الجدول التالي :

جدول رقم (٦) توجد زيادة سكانية :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
نعم	٤٢٢	٨٤،٤
لأ	٧٨	١٥،٦
لاأعرف	–	–
الإجمالى	٥..	١..

كا٢= ٢٣٦،٦٧دالة عند مستوى معنوى ١.،.

يتبين من بيانات الجدول أن كثيرا من طلاب كلية الاداب فى مختلف الفرق الدراسية بالأقسام العلمية على وعى كبير بأن هناك زيادة سكانية فى مصر ، حيث إن نسبة ٨٤،٤% من إجمالى أفراد العينة رأت وجود زيادة سكانية ، وفى المقابل هناك نسبة ١٥،٦% رأت عدم وجود الزيادة السكانية كمشكلة .

وترى هذه النسبة أن الزيادة السكانية ليست مشكلة ، ولكن تمثل قوى بشرية فاعلة فى أى مجتمع ، ويمكن أن تساهم بقوة وحيوية فى عملية التنمية والتغير ، وذلك إذا تم استثمار هذه القوى البشرية السكانية استثمارا جيدا من خلال التعليم ، والتثقيف ، والتدريب . والفروق دالة كا٢= ٢٣٦،٦٧دالة عند مستوى معنوى ٠،٠١

وأما عن أسباب الزيادة السكانية من وجهة نظر أفراد العينة ، فإنها تتضح فى الجدول التالى :

جدول رقم (٧) فى حالة الإجابة بنعم ما أهم أسباب الزيادة السكانية :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
أسباب ذات بعد اقتصادي	٩٠	٢١
أسباب ذات بعد ثقافي واجتماعي	٨٦	٢٠
أسباب ذات بعد ديموجرافي	٧٩	١٩
أسباب ذات بعد بيئي	٧٢	١٧
أسباب ذات بعد تخطيطي وتنموي	٦٢	١٥
أسباب ذات بعد ديني	٣٣	٨
الإجمالي	٤٢٢	١٠٠

كا٢= ٦٠،٣١ دالة عند مستوى معنوى ٠،٠١

تشير بيانات البحث كما هو موضح في الجدول أن أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) نسبة ال ٨٤،٤ % حددت أولويات أسباب الزيادة السكانية فيما يأتى :

١- أسباب ذات بعد اقتصادي كما رأت نسبة ٢١% ، ويحددها الشباب الجامعي بكلية الآداب – جامعة الزقازيق في الحقائق الآتية : الفقر – عدم استغلال

الموارد الاقتصادية المتاحة – نقص الإنتاج في مقابل زيادة عدد السكان – كثرة الإنجاب كقوة للعمل ، ومحدودية دخل الأسرة.

٢- أسباب ذات بعد ثقافي واجتماعي كما رأت نسبة ٢.% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الطلاب والطالبات في مختلف أقسام الكلية في الحقائق الآتية : الموروث الثقافي بأن كثرة الأولاد عزوة وسند ، وخاصة في الريف المصري ، أوالمناطق البدوية الصحراوية – عدم انتشار الوعي بثقافة الأسرة الصغيرة – الجهل والأمية السكانية حول المخاطر الاجتماعية والثقافية للزيادة السكانية – عدم تساند المؤسسات الاجتماعية والثقافية في نشر الوعي حول مخاطر الزيادة السكانية علي الفرد والمجتمع.

٣- أسباب ذات بعد ديموجرافي كما رأت نسبة ١٩% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : زيادة المواليد حبا في كثرة الإنجاب للعوامل الاجتماعية والثقافية – الاهتمام والرعاية الصحية للأسرة المصرية ، وخاصة صحة الأم والأطفال ، وبالتالي انخفاض معدلات الوفيات – بإذن الله – الهجرة المستمرة من الريف إلي المدن والهجرات العكسية ، والازدحام السكاني في المدن- عدم الهجرات إلى المناطق الصحراوية وتعميرها – قلة التوعية السكانية ، ونقص مقرراتها أومناهجها التدريسية والتعليمية بالمدارس أم الجامعات أم المراكز البحثية.

٤- أسباب ذات بعد بيئى كما رأت نسبة ١٧% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : انتشارالمناطق العشوائية المتخلفة ، والفقيرة التي ينتشر فيها حب الإنجاب ، والجهل بمخاطر زيادته علي الفرد والمجتمع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري استخدام أطفال العشوائيات في التسول أو في الأعمال غير الرسمية أو الهامشية ، وكل ذلك بهدف العائد المادي الذي يعود علي أسر هؤلاء الأطفال .

٥- أسباب ذات بعد تخطيطي كما رأت نسبة ١٥% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : سوء أوعشوائية التخطيط – عدم مراعاة الأولويات ، والاحتياجات الملحة للأفراد

والجماعات في وضع وتنفيذ الخطط – عدم مراعاة ثقافة المجتمع (الثقافة السكانية) في الخطط المستقبلية لمواجهة المشكلة السكانية .

٦- أسباب ذات بعد ديني كما رأت نسبة ٨% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : الاعتقاد بأن تنظيم النسل حرام وإن الدين يحث علي كثرة الإنجاب – قلة الندوات والمحاضرات الدينية التي تنشر الوعي الديني حول القضايا السكانية ، وإبراز رأي الدين الصحيح في تنظيم الأسرة ومزاياه .

والفروق بين الإجابات دالة ، حيث إن كا٢= ٦.٣١دالة عند مستوى معنوى ١.٠.

وتخلص الباحثة مما تقدم إلى الحقيقة التالية : أن الزيادة السكانية حقيقة مؤكدة فى المجتمع المصرى ، وأن هناك ترابطا وثيقا بين مجموعة من الأسباب المؤدية إلى الزيادة السكانية فهناك أسباب اقتصادية كالقوة الإنتاجية ، وأسباب ثقافية واجتماعية كالعزوة والعصبية والقوة ، وأخرى ديموجرافية كأرتفاع معدلات الخصوبة أو زيادة معدلات الإنجاب ، وأيضا هناك أسباب لاتقل أهمية ، فمنها الأسباب التخطيطية ، ومنها الأسباب الدينية.

وتتفق نتائج الدراسة السابقة " لمحمد مقلد " عن معدلات الخصوبة فى مصر مع البحث الراهن فى جزئية أن ارتفاع معدلات الخصوبة أو زيادة أعداد المواليد أحد الأسباب الرئيسة فى النمو السكانى " الزيادة السكانية " فى المجتمع المصرى لأسباب ثقافية وأخرى اقتصادية.

وأيضا تتفق نتائج الدراسة السابقة ل" Steven.Sinding" عن العلاقة بين النمو السكانى والتنمية الاقتصادية مع البحث الراهن ، والتى رأت أن إرتفاع معدلات المواليد يعرقل حركة التنمية الاقتصادية ، ويساعد على أنتشار الفقر ، والمرض ، والجهل .

وترى الباحثة فى ضوء نظرية الدور أن الأسباب الاقتصادية – من وجهة نظر الشباب الجامعى – هى أولى الأسباب التى لها دور كبير فى إحداث الزيادة السكانية ، والتأثير السلبى على المستقبل المهنى والأسرى للشباب الجامعى من ناحية ، وعلى مسار التنمية المستدامة ، وتحقيق أهدافها المرجوة فى بناء الجمهورية الجديدة – مصر.

وهذا يؤكد صحة نتائج دراسات وبيانات واحصائيات العلامة "مالتس" التى أجريت فى بلاد انجلترا وأمريكا وفرنسا وغيرها حول عدد السكان من ناحية ، ومعدل الإنتاج من ناحية

أخرى ، والتى انتهت إلى أن العلاقة بين الزيادة فى عدد السكان وبين الزيادة فى حجم إنتاج الغذاء هى العلاقة بين زيادة تتدرج فى شكل هندسى " الزيادة السكانية " وزيادة تتدرج فى شكل حسابى " زيادة معدلات الإنتاج " ، أو بمعنى أخر أن هناك تناسبا عكسيا بين الزيادة فى عدد السكان وبين الزيادة فى مواد الغذاء.(على جلبى – ١٩٩٨م).(٣.)

ثانيا : رؤية الشباب الجامعي عن مخاطر الزيادة السكانية :

وفي هذا الصدد طرح البحث الراهن تساؤلا علميا مؤداه " ما أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الزيادة السكانية في المجتمع المصري ، وبيان مدى مخاطرها على مستقبل الشباب الجامعى وعلى مسار التنمية المستدامة فى الجمهورية الجديدة – مصر– المنتظرإنشائها واستكمال تكوينها وإقراراها من القيادة السياسية فى المستقبل القريب ؟

وفى الجدول التالى تتضح رؤية الشباب الجامعى للزيادة السكانية ومخاطرها :

جدول رقم (٨) للزيادة السكانية مخاطر:

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
نعم	٤١٢	٩٧،٦
لأ	.١	٢،٤
لاأعرف	–	–
الإجمالى	٤٢٢	..١

كا٢= ٣٨٢،٩٥= دالة عند مستوى معنوى ١.،.

يتبين من إجابات أفراد العينة أن الشباب الجامعى على دراية كبيرة بالزيادة السكانية ، وما تسببه من مشكلات اجتماعية متعددة على المواطن المصرى ، وعلى عملية بناء وتنمية الجمهورية الجديدة كما رأت نسبة ٩٧،٦% من إجمالى أفراد العينة ، مقابل نسبة ٢،٤ % وهى قليلة جدا ، وضعيفة الرأى والتأثير لاترى ذلك .والفروق بين الإجابات دالة حيث إن كا٢= ٣٨٢،٩٥عند مستوى معنوى ١.،.

وترى هذه النسبة أن المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات ، ووسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال ولقاءات ومبادرات " السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى " هى

أكثر الأليات التى ساعدت المواطن المصرى على وجه العموم ، والشباب الجامعى على وجه الخصوص على الوعى بالمشكلة السكانية فى مصر، وبيان مدى خطورتها على عملية التنمية المستدامة ، ثم بناء الجمهورية الجديدة – مصر–.

والنمو السكاني في مصر كان له أثرًا سلبيًا على قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة ، فنجد الأثار الاقتصادية للزيادة السكانية تتمثل في : زيادة الاستهلاك لدى الأفراد ، وزيادة نفقات الدولة على الخدمات ، وانتشار ظاهرة البطالة ، والانخفاض في نسبة الأجور في القطاع العام والخاص ، وارتفاع اسعار الوحدات السكنية ، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية ، وانهيار المرافق العامة.

وفي مصر تحدث " الرئيس عبد الفتاح السيسي" مرارًا وتكرارًا في العديد من الخطابات والفعاليات والمبادرات عن خطورة النمو السكاني ، ودائما يناشد المصريين أن يكونوا منتبهين لهذه الأزمة التي تقف عائقا أمام جهود العمل الجبارة داخل الدولة ، وأنها تقضي على جهود التنمية، مناشدا المواطنين بتنظيم الإنجاب ، لأن النمو السكاني يفرض ضغوطا كبيرة على موارد البلاد ، ويعيق جهود الدولة المبذولة في التنمية من أجل مكافحة الفقر ، والبطالة ، ويشمل تهديدا على الاستقرار الاجتماعي ، ويجعل من الصعب توفير مطالب سكانها بالحاضر، ويهدد مستقبل الأجيال القادمة.

وتؤثر الزيادة السكانية تأثيرا سلبيا على معدلات الإنتاج والتنمية ، فالزيادة السكانية لها مخاطر كثيرة ، ومنها الأضرار الصحية ، والتسرب من التعليم ، وانتشار الأمية والجهل ، والتأخر والتخلف الاجتماعى ، والاقتصادى والثقافى.(2.2 :. www.un.org) .(٣١)

وأوضحت البيانات الميدانية أولويات مخاطر مشكلات الزيادة السكانية – ونذكرها فى الجدول التالى :

جدول رقم (٩) ماأهم مخاطر مشكلات الزيادة السكانية علي الشباب الجامعى وعلى التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
مخاطر مشكلات ذات بعد اقتصادي	٩٨	٢٤
مخاطر مشكلات ذات بعد أسري	٩٢	٢٢
مخاطر مشكلات ذات بعد انحرافي	٨٢	.٢
مخاطر مشكلات ذات بعد تعليمي	.٨	١٩
مخاطر مشكلات ذات بعد اجتماعي ووطني	.٦	١٥
الإجمالي	٤١٢	..١

كا٢= ٩،٤١ دالة عند مستوى معنوى ٠،٠٥

وتشير نتائج البحث كما هو موضح في الجدول أن طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق

كأفراد عينة البحث نسبة ال ٩٧،٦ % أكدوا علي أن هناك العديد من مخاطر المشكلات الناتجة عن الزيادة السكانية علي الشباب الجامعي ، وعلى مسارعملية التنمية المستدامة.

ولقد حددت أفراد العينة أولويات هذه المخاطر فيما يلي :

١- مخاطر مشكلات ذات بعد اقتصادي كما رأت نسبة ٢٤% من أفراد العينــة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : معاناة شباب الخريجين من عدم توافر فرص العمل ، أوالوقوع في شراك البطالة ، وذلك نظرا لعدم التوازن بين عدم الخريجين وفرص العمل المتاحة ، أو وجود فرص من الأعمال التي تحتاج إلي نوعية متميزة من الخريجين في ضوء معايير الجودة ، ومتطلبات سوق العمل ، وانتشار الفقر ، ومعاناة طلاب الجامعة من ارتفاع المصروفات الدراسية الجامعية ، وكذا ارتفاع تكاليف المستلزمات التدريسية أوالتعليمية

من كتب ومذكرات وأبحاث طلابية ، ومقالات علمية – ارتفاع تكاليف أعباء المعيشة علي شباب الخريجين ، إلى جانب ضعف الموارد والأمكانيات الاقتصادية – كثرة الاستهلاك مع قلة معدلات الإنتاج ، أ وعدم جودة المنتجات المحلية .

٢- مخاطر مشكلات ذات بعد أسري كما رأت نسبة ٢٢% من أفراد العينـــة

طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الطلاب في الحقائق الآتية : عدم قدرة الشباب الجامعي أوالخريجين علي الزواج ، أوتكوين أسرة زواجية مستقرة – انتشار ظاهرة العنوسة بين طالبات الجامعة والخريجات – ارتفاع سن الزواج بين طلاب الجامعة أوالخريجين – يمثل طالب الجامعة والخريج مستقبلا عبئا ماديا ومعيشيا علي دخل الأسرة – كثرة المشاجرات والخلافات بين الخريجين وأعضاء الأسرة – اللجوء إلي الزواج العرفي ، وتكوين أسرة غير شرعية أوغير مستقرة أو غير مقبولة شكلا ومضمونا في ظل ثقافة المجتمع المصري ، ومعاناة بعض الأسر من الفقر ، وانتشار ظاهرة التسول الأسرى (تسول جميع أفراد الأسرة الواحدة) – زيادة أعداد أطفال الشوارع ، وانتشار ثقافة الجلوس أو المبيت على أرصفة الشوارع العامة .

٣ – مخاطر مشكلات ذات بعد انحرافي كما رأت نسبة ٢. % من أفراد العينـــة

(طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددهـا الشباب الجامعي فـــي الحقائق الآتية : الازدحام الطلابي في الجامعة عامـــة والمدرجات خاصـــة يتسبب فـــي إرتكاب ألوان عديدة من السلوك الإنحرافي مثل : التحرش الجنسي ، والعنف أوالأرهاب ، والسرقة ، والفوضى المرورية ، وارتكاب حوادث السيارات – تكوين علاقات غير شرعية – التطرف الديني – الشغب فـــي المحاضرات ، وعدم الالتزام بالحضور – الغش الفردى أو الجماعي في الامتحانات بشكل تقليدى أو الكترونى.

٤- مخاطر مشكلات ذات بعد تعليمي كما رأت نسبة ١٩% من أفراد العينـــة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : أنتشار الأمية – عدم الالتزام بحضور المحاضرات لازدحام المدرجات بالطلاب – عدم القدرة علي التحصيل العلمي والبحثي الجيد – سوء الخدمات التعليمية والمعاناه من نقص الوسائل التعليمية والتدريسية والبحثية – قلة المعامل أوتدنى أدوارها ، وتقليدية المكتبات العامة سواء بالجامعة أو الكليات – التسرب من التعليم الجامعي أو

الفشل الدراسي الجامعي – عدم جودة خريج الجامعة أوعدم قدرته علي المنافسة في سوق العمل في ضوء مؤهلات التوظيف المعاصر – عدم جودة الأبنية التعليمية حسب معايير الجودة.

٥- مخاطر مشكلات ذات بعد اجتماعي ووطني كما رأت نسبة ١٥% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : شعور الطالب أوالخريج الجامعي بالعزلة الاجتماعية ، أوالشعور بالاغتراب عن أسرته أومجتمعه – ضعف الانتماء للوطن ، والعزوف عن المشاركة في قضاياه ومشكلاته القومية أو المحلية – عدم استفادة الوطن من قدرات الشباب ، وطاقاته البشرية والتعليمية والبحثية ، لعدم تدريبه أوتأهيله للعمل ، أوتوظيف طاقاته .، إلى جانب تدنى مستوى الخدمات السكانية ، وانتشار المناطق العشوائية ، وارتفاع معدلات المواليد ، والهجرات غير الشرعية ، وتدنى المستوى الصحى ، وانتشار الأمراض والأوبئة ، وسوء الرعاية الاجتماعية.والفروق دالة حيث إن كا٢= ٩،٤١ دالة عند مستوى معنوى ١،٠.

وتخلص الباحثة مما تقدم إلى أن هناك نوعين من المخاطر الناتجة عن مشكلات الزيادة السكانية ، وتطرحها بإيجاز على النحو التالى :

النوع الأول : مخاطر مشكلات الزيادة السكانية على حياة ومستقبل الشباب الجامعى ، وحددتها البيانات الميدانية فى المخاطر التالية :

- مخاطرذات بعد اقتصادى مثل : الفقر ، وعدم قدرة الطلاب على سداد المصروفات الدراسية فى المرحلة الجامعية – أو عدم القدرة على شراء المستلزمات الدراسية الجامعية – عدم جودة الخريجين – بطالة الخريجين .
- مخاطرذات بعد أسرى مثل : عدم قدرة الطلاب أو الخريجين على الزواج – عدم القدرة على تكوين أسرة مستقرة – أو اللجوء إلى العلاقات غير الشرعية – يمثل الطالب أو الخريج عبئا ماليا على دخل الأسرة .
- مخاطرذات بعد أنحرافى مثل : التحرش الجنسى بين الطلاب والطالبات ، نظرا للازدحام أو الكثافة العددية للطلاب فى المدرجات أو القاعات الدراسية الجامعية – الشغب فى المحاضرات أو الأمتحانات – انتشار السرقة بين الطلاب ، وخاصة

سرقة الكتب والموبايلات – الغش فى الامتحانات بالأسلوب التقليدى أوالالكترونى .

- مخاطر ذات بعد تعليمى مثل : عدم الالتزام بالحضور الدائم للازدحام – عدم القدرة على التحصيل الجيد للمعلومات التدريسية – سوء الخدمات التعليمية مثل قلة المعامل أو تعطلها ، وتدنى مستوى المكتبات الجامعية وتقليديتها – كثرة المناهج أو المقررات الدراسية الجامعية التقليدية التى لاتتلائم مع متطلبات سوق العمل الحديث.
- مخاطر ذات بعد اجتماعى ووطنى مثل : شعور بالعزلة الاجتماعية أو الأسرية – الشعور بالأغتراب السياسى والوطنى – ضعف الولاء أو الأنتماء للوطن – العزوف عن المشاركة الاجتماعية ، والسياسية .

النوع الثانى : مخاطر مشكلات الزيادة السكانية على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وحددتها البيانات الميدانية فى المخاطر التالية :

- مخاطر ذات بعد اقتصادى مثل : أنتشار الفقر – البطالة – عدم قدرة الحكومة أو الخريجين على إيجاد فرص عمل مناسبة لحياة كريمة – ارتفاع تكاليف الخدمات المعيشية المتعددة الأبعاد – ضعف الموارد والأمكانيات المادية والبشرية أو قلتها – كثرة الاستهلاك المحلى – قلة معدلات الإنتاج المحلى أو عدم جودته.
- مخاطر ذات بعد أسرى مثل : انتشار ظاهرة الأسرة غير المستقرة أو المفككة أسريا – انتشار الزواج العرفى – معاناة بعض الأسر من الفقرأو الظروف المالية الصعبة لقلة الدخل – انتشار ظاهرة التسول الأسرى – زيادة أعداد أطفال الشوارع – انتشار ثقافة جلوس أو مبيت الفرد أو أفراد الأسرة الواحدة على أرصفة الشوارع العامة أو الفرعية الجانبية.
- مخاطر ذات بعد أنحرافى مثل : انتشار السرقة – العنف – الإرهاب – التطرف الدينى – الفوضى المرورية ، وحوادث السيارات.
- مخاطر ذات بعد تعليمى مثل : انتشار الأمية – تدنى مستوى الخدمات التعليمية – التسرب التعليمى – زيادة مراكز الدروس الخصوصية – عدم جودة الطالب – عدم جودة المعلم .

- مخاطر ذات بعد اجتماعى ووطنى مثل : عدم المشاركة الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة – اللامبالاة – انتشار مظاهر التخلف الاجتماعى والثقافى – تدنى مستوى الخدمات الصحية – تدنى الخدمات السكانية ، وانتشار العشوئيات .

وتتفق نتائج البحث الراهن مع الدراسة السابقة للباحث" عبد المعبود عبد الرسول " فى أن الزيادة السكانية تؤدى إلى الكثير من المخاطر الاجتماعية ، والاقتصادية ، والأسرية.

وأيضا تتفق الدراسات السابقة للباحثين " Sean Fox & Tim Dyson" ، ومصطفى خلف عبد الجواد ، و" Abou – Stait" مع البحث الراهن ، لأنها رأت أن النمو السكانى له أثار سلبية سيئة للغاية على برامج وخطط التنمية .

وبينما اختلف البحث الراهن مع نتائج الدراسة السابقة للباحث " S Mayhew، T Colbaurn " التى رأت أن الزيادة السكانية تمثل قوة اجتماعية وإنتاجية تساهم فى تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة ، وذلك فى حالة استثمارها بشكل جيد.

وتفسر الباحثة هذه النتائج فى ضوء نظرية الدور إلى التأكيد على الدور السلبي للزيادة السكانية على مستقبل الشباب الجامعى ، ومايحمله من أثار أو مخاطر على حياتهم المهنية والأسرية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الدور السلبى للزيادة السكانية على مستقبل التنمية المستدامة بمنظورها الشامل ، وأيضا على مستقبل بناء الجمهورية الجديدة – مصر، والمنتظر تكوينها وإقرارها.

ثالثا : رؤية الشباب الجامعي عن أهم سبل مواجهة الزيادة السكانية في مصر:

وفي هذا الصدد طرح البحث الراهن تساؤلا علميا مؤداه" ما أولويات سبل مواجهة مشكلات الزيادة السكانية من وجهة نظر الشباب الجامعي بكلية الآداب – جامعة الزقازيق ، وما يترتب عليها من مخاطر على مستقبل الشباب الجامعى وعلى مسار التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر ؟

وأوضحت إجابات أفراد العينة الحقائق الآتية ، كما هوواضح في الجدول التالى :

جدول رقم (١٠) هل يمكن التصدى للزيادة السكانية ومخاطر مشكلاتها الأخرى :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
نعم	٤..	٩٥
لأ	١٢	٣
لاأعرف	١٠	٢
الإجمالى	٤٢٢	١..

كا٢= ٧١٥،٤٨ دالة عند مستوى ١.،.

وتشير بيانات الجدول أن نسبة ٩٥% من الشباب الجامعى على يقين بقدرة الدولة المصرية فى عهد الرئيس السيسى ، وبعد ثورة يونيو الناجحة على التصدى لجميع المشكلات الاجتماعية الموجودة على أرض مصر بشكل عام ، وعلى حل المشكلات المصاحبة للزيادة السكانية على وجه خاص ، مقابل نسبة ٣% لاترى ذلك ، ونسبة ٢% لاتعرف الإجابة. والفروق دالة كا٢= ٧١٥،٤٨عند ١.،.

وأما عن أهم أولويات سبل مواجهة الزيادة السكانية ومخاطر مشكلاتها على مستقبل الشباب الجامعى ، وعلى مسار التنمية المستدامة فى الجمهورية الجديدة – مصر ، المنتظر تكوينها وإقرارها ، تتضح فى الجدول التالى :

جدول رقم (١١) فى حالة الإجابة بنعم ما أهم سبل مواجهة الزيادة السكانية :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
سبل مواجهة ذات بعد اقتصادي وتنموي	١٢٠	٣٠
سبل مواجهة ذات بعد بشري	٨٠	٢٠
سبل مواجهة ذات بعد تعليمي وثقافي	٨٠	٢٠
سبل مواجهة ذات بعد ديموجرافي	٧٠	١٧،٥
سبل مواجهة ذات بعد ديني	٥٠	١٢،٥
الإجمالي	٤..	١..

كا٢= ٣٢،٥ دالة عند مستوى ١.،.

تشيربيانات البحث في الجدول أن طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق كأفراد عينة البحث نسبة ال ٩٥% أكدوا أن هناك العديد من أولويات سبل مواجهة الزيادة السكانية ، ومن أهمها :

١- سبل مواجهة ذات بعد اقتصادي كما رأت نسبة ٣.% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها شباب الجامعة في الحقائق الآتية : وضع خطط تنمية مستدامة تواكب معدلاتها ، ومدخلاتها ومخرجاتها الزيادة السكانية المستمرة – زيادة الإنتاج الاقتصادي بأشكاله المختلفة (زراعية – صناعية – ثروة حيوانية ، وسمكية) – زيادة معدلات المشاركة المجتمعية في مختلف المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية – تشجيع مشروعات الصناعات الصغيرة ، وتوفيرها للشباب الجامعي والخريجين – توفير القروض الملائمة للشباب أوخريجي الجامعات ، للتمكن من إتاحة فرص عمل وتوفير حياة كريمة – استصلاح الأراضي الصحراوية ، واستغلالها في مجالات الإنتاج الزراعي والرعوي – استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة – الاعتماد علي التنمية الذاتية ، والمشاركة الأهلية ، ومنظمات المجتمع المدني.

٢- سبل مواجهة ذات بعد بشري كما رأت نسبة ٢.% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تعليمه ، وتدريبه ، وتثقيفه ، ومشاركته في عملية التنمية والإصلاح الاجتماعي ، والسياسي ، والاقتصادي، والثقافي ...إلـخ ، وذلك باعتبار أن العنصر البشري هو دعامة التنمية ، وقوام نجاحها واستمراريتها ، وهو المستفيد من ثمارها.

٣ – سبل مواجهة ذات تعليمي وثقافي كما رأت نسبة ٢.% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي فـــي الحقائق الآتية : الاهتمام بجودة التعليم فى المناهـــج الدراسية أو المنشآت التعليمية أوالاهتمام بمعايير جودة خريج الجامعة ، وتأهيله لسوق العمل في ضوء متطلبات سوق العمل – نشر الوعي الثقافي بيـن الشباب ، وذلك لإبراز مخاطر أوسلبيات العادات والتقاليد الجامدة المرتبطة بحب كثرة الإنجاب ، وذلك من خلال المؤسسات

التعليمية أوالثقافية أوالإعلامية ، و العمل علي محو الأمية السكانية بين المواطنين ، وخاصة في العشوائيات أو المتخلفة .

٤ – سبل مواجهة ذات بعد ديموجرافي كما رأت نسبة ١٧،٥% من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، والتي يحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : الاتجاه إلي انخفاض معدلات المواليد أوالاتجاه إلي تنظيم الأسرة – تشجيع الهجرات الشرعية التي تتيح فرص عمل لشباب الجامعة – ربط عدد الأسرة النمصرية مقابل كم من الخدمات أو الرعاية أو الرفاهية – نشر الوعي السكاني .

٥– سبل مواجهة ذات بعد ديني كما رأت نسبة ١٢،٥%من أفراد العينة (طلاب كلية الآداب – جامعة الزقازيق) ، ويحددها الشباب الجامعي في الحقائق الآتية : تعاون أماكن العبادة كالمساجد والكنائس في نشر الوعي بأهمية ، ومزايا الأسر ة الصغيرة – بيان رأي الدين في الأخذ بتنظيم الأسرة – عقد ندوات دينية في المناطق العشوائية ، لتوضيح المسائل الدينية المرتبطة بالقضية السكانية .

والفروق بين الإجابات دالة حيث إن كا٢= ٣٢،٥عند مستوى معنوى ٠،٠١

وتخلص الباحثة مماتقدم إلى الحقيقة التالية : أن الشباب طرح أولويات من السبل لمواجهة الزيادة السكانية ، والتى من أهمها : الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية ، وبناء وتنمية المواطن المصرى ، وجودة التعليم ، وتحقيق التنمية الثقافية ، ونشر الوعى الثقافى ، والاتجاه إلى تنظيم الأسرة ، وتنظيم الهجرات الخارجية ، وتقديم الخدمات الأساسية ، وتوفير سبل الرعاية الاجتماعية أوالحياة الكريمة.

وتتفق هذه النتائج مع إحدى نتائج الدراسة السابقة للباحث " Sean Fox & Tim Dyson" التى رأت أن من أهم سبل مواجهة النمو السكانى هو الالتزام بضبط النفس الأخلاقى أو القدرة على الامتناع عن أنجاب الكثير من الأطفال.

وأيضا أتفق البحث الراهن مع أهم نتائج الدراسة السابقة للباحث " T ،S Joshi Schultz" التى بينت أن برامج تنظيم الأسرة تعد استثمارا لعملية التنمية ، وهى ألية لمواجهة مشكلات النمو السكانى ، وتساعد على الاهتمام بالصحة الانجابية للأم والطفل.

وبينما هناك دراسة سابقة للباحث " عبد المعبود عبد الرسول " أضافت نتائجها سبل جديدة لمواجهة مخاطرالزيادة السكانية أختلفت عن البحث الراهن ، حيث رأت هذه الدراسة أن الأحتواء الاجتماعى ألية مناسبة لمواجهة المخاطر السكانية ، وأن برنامج تكافل وكرامة التابع لوزارة التضامن الاجتماعى فى مصر من أكثر برامج الإحتواء لمخاطر الزيادة السكانية.

وفى ضوء نظرية التنظيم الاجتماعى ، ترى الباحثة ضرورة النظرة إالى المجتمع المصرى على أنه تنظيم اجتماعى ، ويمثل نسقا اجتماعيا متكامل الأنساق أومترابط الأجزاء ، ولذا يجب أن تتعاون وتتساند فيه جميع أنساقه أو تنظيماته الفرعية أكانت الخدمية أم الإنتاجية فى مواجهة مشكلاته الحاضرة أو القادمة ، والتى على رأسها النمو السكانى ، وذلك من أجل الحفاظ على استقراره وتوازنه ، ومن ثم تحقيق أهدافه فى مجال التنمية المستدامة التى تحقق الخير للأجيال الحالية والقادمة ، وبناء الجمهورية الجديدة – مصر، المنتظر تكوينها وإقرارها.

رابعا : <u>رؤية الشباب الجامعي عن دور الجامعات المصرية كتنظيم اجتماعى خدمى في مواجهـــة الزيادة السكانية ومخاطر مشكلاتها الاجتماعية</u> :

في هذا الصدد طرح البحث الراهن تساؤلا علميا مؤداه " إلي أي مدي تساهم الجامعات المصرية – جامعة الزقازيق نموذجا – بأدوارها في مواجهة مشكلات الزيادة السكانية ، ومايترتب عليها من مخاطر على مستقبل الشباب الجامعى ، وعلى مسار التنمية المستدامة فى الجمهورية الجديدة – مصر ؟ وما أولويات أدوارها ؟

أكدت إجابات أفراد العينة أن للجامعات المصرية – جامعة الزقازيق نموذجا – دوا مهما فى مواجهة الزيادة السكانية ومخاطر مشكلاتها على الشباب الجامعى ، وعلى مسار التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر ، يتحدد هذا الدور في مجموعة من الحقائق ، كما هو واضح في الجدول التالي :

جدول رقم (١٢) من وجهة نظرك للجامعات دور فى مواجهة الزيادة السكانية ومخاطر مشكلاتها الأخرى :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
نعم	٣٩٨	٩٤
لأ	٠١	٢
لاأعرف	١٤	٤
الإجمالى	٤٢٢	..١

كا٢= ٧,٤،٥٣ دالة عند مستوى معنوى ٠،٠١

ويتبين من بيانات الجدول يتضح أن نسبة ٩٤% ئؤكد على أن للجامعات المصرية على وجه العموم وجامعة الزقازيق على وجه الخصوص أدوارا مهمة فى مواجهة الزيادة السكانية ، ومايترتب عليها من مخاطر ناتجة عن مشكلاتها الاجتماعية الأخرى ، مقابل ٢% لاترى ذلك ، ونسبة ٤% لاتعرف الإجابة.والفروق بين الإجابات دالة كا٢=٧,٤،٥٣ دالة عند ٠،٠١

وأما عن أدوار الجامعات فى مواجهة مشكلة الزيادة السكانية ومخاطرها ، فنذكرها فى ضوء إجابات أفراد العينة فى الجدول التالى :

جدول رقم (١٣) أهم أدوار الجامعات المصرية كتنظيم اجتماعى في مواجهة الزيادة السكانية ومخاطرمشكلاتها :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
دور الجامعات ذات الطابع التعليمي والبحثي	١٥٠	٣٨
دور الجامعات ذات طابع التوعية والتثقيف	١٥٠	٣٨
دور الجامعات ذات الطابع المجتمعي والتطوعي	٧٢	١٨
دور الجامعات ذات الطابع التنسيقي مع الجهات المسئولة والمتخصصة	٢٦	٦
المجموع	٣٩٨	..١

كا٢= ١١٣،١٦دالة عند مستوى معنوى ٠،٠١

ويتضح من الجدول أن طلاب الجامعات المصرية عامة وطلاب جامعة الزقازيق كلية الآداب خاصة يرون أن للجامعات دورا مهما في معالجة القضية السكانية ، وتداعياتها من حيث أسباب الزيادة السكانية ، وبيان أهم مخاطر مشكلاتها الاجتماعية ، وذلك لتحيق التنمية المستدامة بالمجتمع المصرى عامة ، وبناء الجمهورية الجديدة – مصر – خاصة ، والمنتظر تكوينها وإقرارها ، ويلخص الشباب الجامعي (أفراد العينة ٩٤%) هذه الأدوارفى النقاط التالية :

١– دور الجامعات المصرية عامة وجامعة الزقازيق خاصة ذات الطابع التعليمي والبحثي كما رأت نسبة ٣٨% ، ويتحدد دور الجامعات في مواجهة القضية السكانية وتداعياتها من خلال : تدريس مقرر يمس القضية السكانية بأبعادها المتعددة علي طلاب الجامعة سواء أكانوا مقيدين في الكليات العملية أو النظرية ، وكذا في المعاهد الجامعية – ربط البحوث العلمية علي مستوي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من ناحية ، والطلاب في مرحلتي الليسانس والدراسات العليا

من ناحية أخري بالقضايا السكانية ، والتى تناقش المشكلة بأبعادها ، وأسبابها ، وآثارها الملموسة على الواقع المعاش ، وطرح الرؤية العلمية فيها ، وذلك يهدف إلى إيجاد مجتمع شبابي واعي قادر علي تفهم المشكلة ، والمساهمة في حلولها ، وحث الآخرين علي المشاركة ، وهذه الأدوار تقع على عاتق مسئوليات قطاعى شئون التعليم والطلاب والدراسات العليا والبحوث فى الجامعات المصرية على وجه العموم ، وجامعة الزقازيق على وجه الخصوص.

٢– دور الجامعات المصرية عامة وجامعة الزقازيق خاصة ذات طابع التوعية والتثقيف كما رأت نسبة ٣٨% ، ويتحدد دور الجامعات في مواجهة القضية السكانية وتداعياتها من خلال : إقامة العديد من الندوات والمحاضرات ذات الطابع التوعوي والتثقيفي سواء داخل الجامعة في مختلف الكليات أو في نطاق المجتمع المحلي المحاط في محافظات جمهورية مصر العربية عامة ومحافظة الشرقية خاصة ، والتي تستهدف ترشيد أو التخلص من بعض العادات والتقاليد والمورثات الثقافية الخاطئة حول كثرة الإنجاب ، وربطه بزيادة إنتاجية الأسرة أودخلها ، وخاصة الأسرة الريفية التي ما تزال تنظر إلي الإنجاب كقوة اقتصادية.

وتطرح أفراد العينة بعض النماذج للندوات التثقيفية التي عقدها قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة فى جامعة الزقازيق في مجال خدمة أهداف السياسات السكانية في مصر، وهي :

ا – الأسرة الصغيرة (المفهوم – المزايا)

ب– تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .

ج– العلاقة بين السكان والتنمية .

د. – دور المشاركة الأهلية في قضية السكان والتنمية .

هـ– تعليم المرآة ومشاركتها في صنع القرار، والقضية السكانية .

و– دور المنظمات المدنية في قضية السكان والتنمية .

٣– دور الجامعات المصرية عامة وجامعة الزقازيق خاصة ذات الطابع المجتمعي التطوعي كما رأت نسبة ١٨% من أفراد العينة ، ويتحدد دور الجامعات – وخاصة قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة – في مواجهة الزيادة السكانية وتداعياتها من خلال :إجراء العديد من الزيارات العلمية المجتمعية لمدن وقري محافظات مصر عامة ، ومدن وقري محافظة الشرقية خاصة ، و التي تستهدف إجراء مسوح أو دراسات ميدانية تستهدف التعرف علي الخصائص السكانية ، وحجم السكان ، وأهم المشكلات الناتجة عن الزيادة السكانية ، ووضع خطة إستراتيجية تحاول الجامعة تنفيذها علي مراحل متتالية ، تستهدف طرح أوجه المواجهة ، والحلول بشكل تدريجي إيجابي .

إذ تعد مصر أكثر الدول تعدادا للسكان في الشرق الأوسط ، وتتباين كثافة السكان في مصر من مكان لآخر تبعا للمناخ ، ومدي مناسبة الظروف لممارسة الأنشطة الاقتصادية ، وبالذات الزراعية ، من تربة وتوافر مياه الري ، وكذا ترتفع كثافة السكان في الأجزاء الوسطي والجنوبية من دلتا النيل بشكل كبير، وبحكم طبيعة الموقع وخصوبة التربة ، وتوافر عوامل الزراعة الجيدة وتعدد المراكز الحضرية ، وينطبق ذلك علي محافظات القليوبية ، والمنوفية ، والغربية علي وجه الخصوص ، وتقل كثافة السكان – إلي حد ما– في أطراف دلتا شرقا أو غربا ، لتغير خصائص التربة كما في محافظتي الشرقية والبحيرة ، أو ناحية الشمال (محافظة كفر الشيخ) نظرا لارتفاع نسبة الأملاح في التربة . (د. عماد / ٢..٩).(٢٤)

وعلى الدول النامية التى فى حاجة إلى التنمية ، وكذلك توفير الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها ، أن تتابع باستمرار الزيادة السكانية ، وبيان العلاقة بين عدد السكان والموارد الاجتماعية والاقتصادية المتاحة ، لكى لاتؤثر هذه الزيادة على نقص الخدمات والموارد ، وانتشار معدلات الفقر ، والبطالة ، وغيرها . (Unstats. UN.org: .2.2.)(٢٥)

وإن عدد السكان في مصر حسب التعداد عام ٢,٢م. بلغ أكثر من مائة مليون نسمة ، وأن أكثر من نصفهم يسكنون الريف ، وإن سيادة السيد" الرئيس السيسى " بدأ أخيرا فى خطاباته أو لقاءاته يحذر من خطورة الزيادة السكانية على عملية البناء والتنمية المستدامة فى مصر ، وعلى بناء الجمهورية الجديدة – مصر-.

وبالإضافة إلي ذلك يري أفراد العينة دور الجامعات ذات الطابع المجتمعي التطوعي من خلال إرسال قوافل طبية ، لها أهداف تحقيق الرعاية الصحية من جانب ، وذات أهداف سكانية من جانب أخر، وخاصة من جانب كليات الطب ، والتمريض ، والصيدلة ، فضلا عن إقامة معسكرات طلابية في مجال الخدمة العامة داخل نطاق المجتمع المحلي ، تستهدف مشاركة الطلاب في خدمة المجتمع وتنمية البيئة بشكل عام ، ومشاركته في حملات التوعية السكانية بشكل خاص .

٤ – دور الجامعات المصرية عامة وجامعة الزقازيق خاصة ذات الطابـــع التنسيقي المشارك مع الجهات المسئولة أوالمتخصصة أكانت التنفيذية أم الشعبية علي مستوي محافظات مصرعامة ، ومحافظة الشرقية خاصة كما رأت نسبة ٦% تقريبا من أفراد العينة . والفروق بين الإجابات دالة ، حيث إن كا٢= ١١٣،١٦ دالة عند مستوى معنوى ١،٠.

ومما تقدم تطرح الباحثة نتائج أدوار الجامعة فى مواجهة مخاطر الزيادة السكانية بإيجاز فى النقاط التالية :

ا – مشاركة الجهات التنفيذية والشعبية (الأطراف المجتمعية) فى تطـوير العملية التعليمية الجامعية ، ووضع المناهج والمقررات الدراسية التي تخدم قضايا المجتمع المحلي ، وخاصة المحاط بالجامعة علـــي وجه العمـــوم ، والمقررات الدراسية الجامعية التي ترتبط بالقضية السكانية وتداعياتهـــا علي وجه الخصوص .

ب – مشاركة الجهات المسئولة والمتخصصة خاصة في الجوانب الصحية أوالاجتماعية

، أو الثقافية، أو الإعلامية مع الجامعات المصرية عامـــة ، وجامعة الزقازيق خاصة كمؤسسات تعليمية في حملا ت التوعية السكانية ، وتنظيم وإرسال قوافل طبية وإعلامية ، وثقافية إلـــي القرى تستهدف الدور الإرشادي حول تنظيم الأسرة ، والوقاية من مخاطر كثرة الإنجـــاب ، أوترشيد الإنجاب ، وتقديم الخدمات الصحية .

ج – المشاركة مع المراكز التعليمية والبحثية والمجتمعية في وضع تصميـــم مشروعات أو برامج بحثية مشتركة تستهدف وضع خريطة سكانيـــة للمحافظات عامة ، ومحافظة الشرقية خاصة ، ترصد أهم الخصائـــص والأنشطة الاقتصادية السكانية ، والتوزيع الجغرافي الحالي ، وتطرح الخطة الاستراتيجية المقترحة لإعادة التوزيع أو لمواجهة تداعيـــات المشكلة السكانية ، والتي تستهدف خفض معدل النمو السكاني ، وتحقيق توزيـــع جغرافي أفضل ، والارتقاء بالخصائص السكانية ، وتهيئة بيئية سكانيـــة واعية بأهداف التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر – المنتظر تكوينها وإقرارها.

إذا فإن الجامعات المصرية بشكل عام ، وجامعة الزقازيق نموذجا كتنظيمات اجتماعية خدمية يمكن أن تشارك بدور فعال فى التصدى للزيادة السكانية ، وما يترتب عليها من مشكلات قد تتسبب فى إيجاد المخاطر المؤثرة على مستقبل الشباب الجامعى ، وعلى مسار التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر – ، وذلك من خلال تطوير المناهج أوالمقررات الدراسية ، وإجراء البحوث العلمية ، وإقامة الحملات التوعوية والندوات التثقيفية ، وتنفيذ مشروعات وبرامج مجتمعية فى مجال خدمة المجتمع ، وتنمية البيئة المحلية.

واتفقت هذه النتائج مع بعض نتائج الدراسة السابقة للباحث " عماد عبد اللطيف " التى أكدت أهمية دور الجامعات المصرية فى التصدى لمشكلة الزيادة السكانية من خلال قطاعاتها الثلاثة : قطاع التعليم وشئون الطلاب – قطاع الدراسات والبحوث العليا – قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

وفى إطار نظرية التنظيم فإن الباحثة أكدت بأن النتائج أثبتت أن الجامعة كتنظيم اجتماعى أو نسق اجتماعى متكامل يضم ثلاثة أنساق فرعية مهمة ، وهى أنساق أو قطاعات " التعليم والطلاب – الدراسات والبحوث العليا – خدمة المجتمع وتنمية البيئة " التى تقوم بأدوارمتساندة ومتعاونة ومتنوعة الأهداف ، وذلك من أجل تحقيق التنمية

المستدامة فى المجتمع المصرى ، وبناء الجمهورية الجديدة على وجه العموم ، ومواجهة مخاطر مشكلات الزيادة السكانية فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص.

خامسا : <u>دور الشباب الجامعى "الطلاب"في مواجهة الزيادة السكانية ومخاطر مشكلاتها</u> :

في هذا الصدد طرح البحث الراهن تساؤلا علميا مؤداه " هل يمكن أن يشارك الشباب الجامعي في مواجهة مشكلات الزيادة السكانية ، والحد من مخاطرها على مستقبلهم المهنى والأسرى وعلى مسار التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر ؟ ومأأهم صور مشاركاته الفعلية ؟

وأوضحت إجابات أفراد العينة أن دور الشباب الجامعي ، وخاصة طلاب جامعة الزقازيق في التصدي للزيادة السكانية ، ومواجهة مخاطر مشكلاتها الاجتماعية ، يتلخص في مجموعة من الحقائق كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (١٤)

هل يمكن للشباب الجامعى أن يكون له دور فى

مواجهة الزيادة السكانية ومخاطر مشكلاتها :

المتغيرات	مجموع التكرارات	%
نعم	٣١٢	٧٤
لأ	١١٠	٢٦
لاأعرف	–	–
الإجمالى	٤٢٢	١٠٠

كا٢= ٩٦،٦٩ دالة عند مستوى معنوى ٠،٠١

وتؤكد بيانات الجدول أن الشباب الجامعى (أفراد العينة) فى مختلف الفرق الدراسية بكلية الاداب جامعة الزقازيق فى مرحلة عمرية قادرة على المشاركة الفاعلة فى مواجهة الزيادة السكانية ، وما يترتب عليها من مخاطر كما رأت نسبة ٧٤% من إجمالى أفراد العينة.

– بينما نسبة ٢٦% ترى أن الشباب الجامعى ليس له دور ، لأن كل اهتمامه فى العام الجامعى – الان– الدراسة والتخرج ، ومن ثم البحث عن عمل يحقق له الاستقرار المهنى والأسرى. والفروق دالة كا٢= ٩٦،٦٩ عند مستوى معنوى ١.،.

وأما عن أدوار الشباب الجامعى فى مواجهة الزيادة السكانية ، نذكرها فى الجدول التالى :

جدول رقم (١٥) أدوار الشباب الجامعى :

المتغيرات	مجموع التكرار	%
دور الطلاب ذات الطابع التوعوي	١٥٢	٤٩
دور الطلاب ذات الطابع التطوعي	١..	٣٢
دور الطلاب ذات الطابع التعليمي والبحثي	٣٨	١٢
دور الطلاب ذات الطابع التدريبي	٢٢	٧
الإجمالي	٣١٢	١..

كا٢= ١٣٧،١٣دالة عند مستوى معنوى ١.،.

يتضح من بيانات الجدول أن طلاب الجامعات عامة ، وجامعة الزقازيق بكلية الآداب خاصة يمكن أن يساهموا بدور مهم في التصدي إلي الزيادة السكانية ، وتداعياتها من حيث الأسباب والمخاطر والمواجهة بجمهورية مصر العربية علي وجه العموم ، ومحافظة الشرقية علي وجه الخصوص ، وذلك من أجل تحقيق المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر ، المنتظر تكوينها وإقرارها ، ويحدد الشباب الجامعى (أفراد العينة ال ٧٤%) أولويات هذه الأدوارفيما يأتى :

١– دور طلاب الجامعات عامة ، وطلاب جامعة الزقازيق بكلية الآداب خاصة ذات الطابع التوعوي كما رأت نسبة ٤٩% من أفراد العينة ، ويتحدد هذا الدور في : تفعيل مشاركة الشباب الجامعي في محاضرات وندوات التوعية والتثقيف ، وذلك من خلال حثه علي الحضور، وتشجيعه علي الحوار وطرح الرأي فيها ، وخاصة المحاضرات والندوات الخاصة بالقضية السكانية وتداعياتها – القيام بالاشتراك مع طلاب الإتحاد والأنشطة

الطلابية في حملات التوعية داخل المدن أو القرى بمزايا الأسرة الصغيرة على الشباب والأسرة فى الجمهورية الجديدة – مصر–.

وأن يقوم الطالب بفهم وإقناع أسرته أو عائلته بالأخذ بوسائل تنظيم الأسرة – إقبال طلاب الجامعة علي الإطلاع وقراءة الكتب ، والمصادر والبيانات المرتبطة بالقضية السكانية في مصر، لمزيد من التوعية بين الطلاب بالقضية ، لأن الطلاب هم شباب المستقبل ، وأصحاب أسرمستقبل الجمهورية الجديدة – مصر – والمساهمة في حث أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية المختلفة بكلية الآداب بالجامعات المصرية عامة ، وجامعة الزقازيق خاصة في إقامة المزيد من المحاضرات ، والندوات العامة بالكليات ، والتي تستهدف توعية الطلاب والطالبات بمخاطر الزواج العرفي ، أو مخاطر تكوين أسرة زواجيه غير شرعية أوغير مقبولة اجتماعيا أوثقافيا ، والتي أيضا تستهدف أيضا التخفيف من المخاطر ذات البعد الأسري أو الإنحرافي الناتجة عن مشكلة الزيادة السكانية علي طلاب الجامعة .

٢– دور طلاب الجامعات عامة وطلاب جامعة الزقازيق كلية الآداب خاصة ذات الطابع التطوعي كما رأت نسبة ٣٢% من أفراد العينة ، ويتحدد في : تطوع فتيات الجامعة في حملات التوعية الخاصة بالقضية السكانية ، أوتداعياتها في مصر سواء أكانت علي المستوي القومي أو المحلي ، والتي يقوم بتنفيذها الجهات المسئولة بالمحافظات عامة ، ومحافظة الشرقية خاصة – تطوع طلاب وطالبات الجامعة في مشروعات الخدمة العامة بشكل عام ، ومشروع الخدمة العامة المرتبط بالدعوة إلي الأخذ بتنظيم الأسرة بشكل خاص.

ويكون من متطلبات التخرج تفعيل مشروع محوالأمية السكانية ، وذلك من خلال التطوع في دعوة خمس أسر إلي الأخذ بوسائل تنظيم الأسرة ، ونشر الوعي بين أفراد الأسرة بمخاطر المشكلة السكانية في مصر، مع توضيح أسباب المشكلة وأيضا مخاطرها علي عملية التنمية المستدامة بمنظورها الشمولى بالجمهورية الجديدة – مصر– والتطوع في المشروعات الطلابية البحثية التي تهتم بدراسة وتشخيص المشكلة السكانية ، وطرح رؤى حل إيجابية عنها.

٣- دور طلاب الجامعات عامة وطلاب جامعة الزقازيق كلية الآداب خاصة ذات الطابع التعليمي والبحثي كما رأت نسبة ١٢% من أفراد العينة ، ويتحدد هذا الدور في : أولا: أن يتفوق الطلاب في دراستهم ، وثانيا لإمكانية الاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم البشرية التعليمية في المشاركة مع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بإجراء بحوث ودراسات نظرية ، وأخري ميدانية تستهدف القضية السكانية ، وتداعياتها – والمشاركة في المسابقات الثقافية بالأنشطة الطلابية أوفي نشاطات قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة فى ظل فعاليات (مهرجان البيئة السنوي) ، وخاصة التي تتعلق بإجراء بحوث طلابية في مجال التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تحفيزهم بمكافآت رمزية يحصلون عليها في يوم التفوق السنوي الذى يقيمه قطاع الدراسات العليا والبحوث بجامعة الزقازيق ، أو في ختام فعاليات مهرجان البيئة السنوي ، والذي يقيمه قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة الزقازيق ، أو في ختام مهرجان الأنشطة الطلابية الذي يقيمه قطاع شئون التعليم والطلاب لجامعة الزقازيق.

و أن يتفهم طلاب الجامعة أهداف ومخرجات المقررات الدراسية بشكل عام ، والمقررات الدراسية التي ترتبط بالقضية السكانية بشكل خاص ، حتى يتمكنوا من المشاركة بوعي ورغبة في التصدي للمشكلة مع الجهات المسئولة التنفيذية أوالشعبية المعنية بهذا الشأن ، وذلك بدلا من التحصيل العلمي لها ، من أجل الدراسة أوالامتحانات دون الاستفادة منها في الواقع المعاش .

وعلي مستوي كليات الجامعة في مصر عامة ، وكليات جامعة الزقازيق خاصة للمساهمة في التخفيف من مخاطر : الازدحام بالمدرجات أو بالقاعات الدراسية التي هي نتاج المشكلة السكانية ، فيتحدد دور الطلاب في : عدم الازدحام في المدرجات والضرر بالآخرين ، وخاصة فى الوقت الحاضرمع انتشار وباء الكورونا – عدم التحرش بالطالبات بالمدرجات أو القاعات – الالتزام والهدوء في قاعات المحاضرات – عدم اللجوء إلي إرتكاب أي سلوك إنحرافي بالجامعة – الوعي الديني أوعدم التطرف أو العنف ، أو الغش في الامتحانات ، وخاصة الغش الالكترونى ، وذلك استغلالا لفرص الازدحام في أماكن الامتحانات – الاستفادة من قدرات الطلاب ، وطاقاتهم في خدمة المجتمع وتنمية البيئة سواء أكانت علي مستوي الجامعة أوالكلية أو علي مستوي المجتمع المحلي المحيط ،

لتنميه الشعور بالانتماء إلي الوطن ، والبعد عن مشاعر الإحباط والاكتئاب ، والتي تؤدي بالطلاب إلي العزلة الاجتماعية ، والعزوف عن المشاركة المجتمعية أو الجامعية .

٤ – دور طلاب الجامعات عامة وطلاب جامعة الزقازيق بكلية الآداب خاصة ذات الطابع التدريبي كما رأت نسبة ٧% من أفراد العينة ، ويتحدد هذا الدور في : أن يقوم طلاب الإتحاد والأنشطة الطلابية عامة أو الأسر الطلابية خاصة بنشاطات تدريبية بالتعاون مع المراكز التدريبية البشرية أو المهنية أو مراكز تعليم اللغات أو الحاسب الآلي ...إلخ ، والتي من خلالها يتمكن الطلاب من اجتياز بعض الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية أو الحاسب الآلي ، والتي يستفيد منها الطلاب عند التخرج في الالتحاق بفرصة عمل تتطلب هذه المؤهلات التدريبية ، ومن ثم تسهم في التخفيف من مشكلة معاناة شباب الجامعة من مخاطر البطالة الناتجة عن الزيادة السكانية – عدم إصرار خريج الجامعة علي العمل بالوظائف الحكومية ، وتفهم ضرورة العمل في القطاع الخاص والمراكز التدريبية بمؤهلات التوظيف المعاصر .

ويقوم طلاب الأنشطة والإتحاد الطلابي بالجامعات المصرية عامة ، وجامعة الزقازيق كلية الآداب خاصة بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم المشرفين على الأسر الطلابية بعقد ندوات وورش عمل لجميع الطلاب أثناء العام الجامعي ، وذلك لنشر الوعي بأهمية التدريب على مستقبل الشباب الجامعي ، وبيان العلاقة بين التدريب والتنمية البشرية ، وأهميته فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة بالجمهورية الجديدة – مصر – المنتظر تكوينها وإقرارها.

وأن يقوم شباب الجامعة خلال الإجازة الصيفية بالالتحاق بمراكز تدريبية (تنمية بشرية – لغات – حاسب آلي – وغيرها حسب التخصصات في ضوء سوق العمل) بمقابل مادي ، لاجتياز بعض الدورات التدريبية التي قد تعود عليهم بالنفع في مستقبلهم الحياتى والمهني.

ونخلص مما تقدم إلى النتيجة التالية : أن الشباب الجامعى يمكن أن يقوم بأدوار مهمة فى مواجهة الزيادة السكانية ، وبيان مخاطرها على عملية التنمية المستدامة ، وبناء الجمهورية الجديدة – مصر، ومن أهمها : دور الطلاب فى التوعية السكانية ، وفى التطوع فى برامج تنظيم الأسرة ، ودور الطلاب فى التفوق العلمى ، والمشاركة فى البحوث العلمية ذات

الطابع السكانى ، ودور الطلاب ذات الطابع التدريبى لفهم المشكلة السكانية ، والمشاركة فى التخفيف من مخاطرها بوعى وموضوعية.

ويتفق البحث الراهن مع دراسة الباحث "صابرعبد الباقى" التى بينت نتائجها أن الشباب الجامعى يمكن أن يكون له دور فعال ومهم فى مواجهة المشكلة السكانية .

وفى ضوء نظرية النظرية ، فإن النتائج تشير إلى أن الشباب الجامعى يقوم بأدوار مهمة فى مجال مواجهة مخاطر المشكلة السكانية فى ضوء قدراتهم وأمكانياتهم كطلاب جامعيين ، وذلك من خلال مشاركتهم فى الأنشطة الطلابية ، ونشاطات قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وبحوث قطاع الدراسات والبحوث العليا .

- **مستخلصات ومقترحات البحث :**

استهدف البحث الراهن رصد رؤية الشباب الجامعي بكلية الآداب جامعة الزقازيق خاصة حول تداعيات الزيادة السكانية من حيث الأسباب والمخاطر ، وبيان أدوار الجامعة كتنظيم اجتماعى خدمى ، وطرح كيفية المواجهة التي قد تعود بالنفع علي مستقبلهم المهنى والأسرى ، وعلى التنمية المستدامة وبناء الجمهورية الجديدة – مصر– المنتظر تكوينها وإقرارها.

وللبحث أهمية مجتمعية إذ يتناول قضية مجتمعية مهمة ، ألا وهى المشكلة السكانية وآثارها، ومخاطرها علي المجتمع ، وأخري أكاديمية إذ يقع في إطار اهتمامات علم اجتماع التنظيم .

واعتمد البحث علي المنهج العلمي في دراسة الزيادة السكانية ، وبيان مايترتب عليها من مخاطر على مستقبل الشباب الجامعى ، وأخرى على تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة .

واستخدم البحث الأسلوب الوصفي ، والأسلوب الإحصائي مع الاستعانة بأدوات بحثية علمية ، في جمع البيانات مثل : استمارة المقابلة ، والاعتماد على المقابلات الفردية والجماعية لطلاب كلية الآداب بجامعة الزقازيق .

وتوصل البحث إلي مجموعة من النتائج التي يمكن استخلاصها في الحقائق الآتية :

أولا : نتائج ترتبط بأسباب الزيادة السكانية في مصر من وجهة نظر الشباب الجامعى :

تبين من البيانات الميدانية أن الأسباب متعددة ، وتنحصر فيما يأتي :

١- أسباب ذات بعد اقتصادي مثل : نقص فرص العمل أوالبطالة – الفقر – عدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة – نقص الإنتاج في مقابل عدد السكان – كثرة الإنجاب للعمل ، والمشاركة فى زيادة دخل الأسرة .

ب- أسباب ذات بعد ثقافي واجتماعي مثل : الموروثات الثقافية – الجهـل أوالأمية السكانية – نقص الوعي الثقافي بالقضية السكانية .

ج- أسباب ذات بعد بيئي مثل : انتشار العشوائيات – والمناطق الفقيـرة أوالمتخلفة .

د- أسباب ذات بعد تخطيطي وتنموي مثل : سوء التخطيط – العشوائية في خطط التنمية المحلية – عدم مراعاة مشاركة الأهالي وثقافتهم .

هـ- أسباب ذات بعد ديني مثل : الفهم الخاطئ للدين في رؤيته للقضيـة السكانية أوتنظيم الأسرة – قلة المحاضرات والندوات ذات البعد الديني للمشكلة السكانية .

ثانيا : نتائج ترتبط بمخاطرمشكلات الزيادة السكانية علي الشباب الجامعى والتنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر:

لقد تبين من البيانات الميدانية أن المخاطر متعددة ، وتنحصر أولوياتها فيما يأتي :

١- مخاطر ذات بعد اقتصادي مثل : البطالة أونقص فرص العمل بين خريجي الشباب الجامعي – ارتفاع تكاليف المستلزمات الدراسيـة الجامعية – ارتفاع تكاليف معيشة أسرة الطلاب

ب- مخاطر ذات بعد أسري مثل : عدم قدرة الشباب الجامعي علـي الزواج الشرعي ، واللجوء إلي الزواج العرفي أو غير المألوف فـي المجتمع – كثرة الخلافات الأسرية علي أثر بطالة أو انحراف شبـاب الجامعة .

ج –مخاطر ذات بعد انحرافي مثـل : التحرش الجنسي بالمدرجات أوالقاعات الدراسية علي أثـر الأزدحام الطلابي – العنف والتطرف الديني – الشغب – الغش الجماعي في الامتحانات للإزدحام .

د –مخاطر ذات بعد تعليمي مثل : عدم الالتزام بالمحاضرات أوعـدم التمكن من الانتظام فـــي الحضور بالقاعات للإزدحام الطلابي – قلـة التحصيل العلمي – عدم جودة الخريج – عدم جودة الأبنية التعليمية من منشآت ، ووسائل تعليمية ، ومعامل تدريبية .

هـ – مخاطر ذات بعـد اجتماعي وطني مثل : الشـــعور بالعزلـة الاجتماعية ، والاغتراب عن أسرته ومجتمعه – العزوف عن المشاركـة المجتمعية أوالوطنية في قضايا التنمية والتغير.

ثالثا : <u>نتائج ترتبط بسبل مواجهة الزيادة السكانية أوالتخفيف من مخاطر مشكلاتها الاجتماعية من وجهة نظر الشباب الجامعى</u> :

لقد تبين من البيانات الميدانية أن سبل المواجهة متعددة الأليات ، وتنحصرأولوياتها فيما يأتي :

أ– سبل مواجهة ذات بعد اقتصادي مثل : وضـــع خطط تنمية مستدامة – زيادة معدلات المشاركة المجتمعية في المجالات الاقتصادية ، وتشجيع مشروعات الصناعات الصغيرة – استصلاح الأراضي الصحراوية وتحويلها إلي مناطق زراعية ، وأخري صناعية – الاعتماد علي المشاركة الأهلية .

ب– سبل مواجهة ذات بعد بشري مثل : الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتعليمه وتثقيفه ، وحثه علي المشاركة في قضايا التنمية والتغير عامة ، والقضية السكانية خاصة .

ج– أليات سبل مواجهة ذات بعد تعليمي وثقافي مثل : الاهتمام بمعايير جودة التعليم للطالب والأستاذ ، والمناهج والمنشآت التعليمية – نشر الوعي الثقافي بين الشباب – العمل علي محو أمية السكان وخاصة في العشوائيات أوالمناطق المتخلفة .

د –سبل مواجهة ذات بعد ديموجرافي مثل : الاتجاه إلي انخفاض معدلات المواليد ، والاتجاه إلي تنظيم الأسرة – تشجيع الهجرات الخارجية – نشر الوعي السكاني.

هـ –سبل مواجهة ذات بعد ديني مثل : تعاون أماكن العبادة في نشر الوعي السكاني – إقامة ندوات ومحاضرات توعية دينية في المناطق العشوائية أوالمتخلفة ، لتوضيح رأي الدين الصحيح في الاتجاه إلي تنظيم الأسرة.

رابعا : نتائج ترتبط بدور الجامعات المصرية كتنظيم اجتماعى في مواجهة الزيادة السكانية وبيان مخاطرمشكلاتها ، وفى التنميةالمستدامة ، وبناء الجمهورية الجديدة – مصر :

لقد تبين من البيانات الميدانية أن أولويات أدوار الجامعات – جامعة الزقازيق نموذجا – هى :

ا – دور الجامعات ذات الطابع التعليمي ، والبحثي مثل : تدريس مقـررسكاني – ربط البحوث بالقضية السكانية ، أومشكلاتها الأخرى .

ب – دور الجامعات ذات طابع التوعية والتثقيف مثل : إقامة محاضرات وندوات توعية وتثقيف في مجال القضية السكانية وتداعياتهـا –إقامة ندوات تثقيفية عن أثر الموروثات الثقافية فـــي الزيادة السكانية – إقامة ندوات ومحاضرات تثقيفية حول قضايا التنميـة والتغير والمشكلة السكانية .

ج – دور الجامعات ذات الطابع المجتمعي ، والتطوعي مثل : تقـــوم الجامعات بإجراء مسوح ودراسات متعددة الجوانب والتخصصـات حول القضية السكانية وتداعياتها في مختلف المجتمعات المصريـة علي المستوي القومي أو المحلي – المشاركة المجتمعية فـــي مواجهة المشكلة السكانية وأسبابها وآثارها ، وطرح رؤى الحلول وإقامة معسكرات طلابية في مجال الخدمة العامة، وحملات التوعية السكانية – دراسة مقررات دراسية تربط القضية السكانية بمشكلات المجتمع واحتياجاته .

د – دور الجامعات ذات الطابع التنسيقي مـع الجهـات المسـئولة والمتخصصة مثل : مشاركة الأطراف المجتمعية كالجهات التنفيذية أوالشعبية ، ومنظمات المجتمع المدني في وضع المناهج والمقررات الدراسية التي تخـدم قضايا المجتمع المحلي المحاط بالجامعات ـ المشاركة مع المراكز التعليمية ، والبحثية ، والمجتمعيـة في تصميم مشروعات أو برامج بحثية مشتركة تستهدف وضـــع خريطة سكانية للمحافظات ، والمشاركة فـي وضـــع الخطـــط الإستراتيجية لحلول المشكلة السكانية.

خامسا : <u>نتائج ترتبط بدورالشباب الجامعى في التصدي للزيادة السكانية ومخاطر مشكلاتها</u> :

لقد تبين من البيانات الميدانية أن أولويات دور الشباب الجامعى " الطلاب " تتحدد فيما يأتى :

ا – دور الطلاب ذات الطابع التوعوي مثل : حضور المحاضرات والندوات ذات الطابع السكاني – إقناع أسرته وأسر مناطق أقامته بالاتجاه إلـي تنظيم الأسرة ، وتفضيل مفهوم الأسرة الصغيرة – مساندة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في حثهم علي إقامة أوعقد العديد مـن الندوات والمحاضرات التي ترتبط بالقضية السكانية وتداعياتها – حث أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم علي عقد محاضرات توعية حول تجنب مخاطر المشكلة السكانية علي الشباب الجامعي ، وكيفية المشاركـة في طرح رؤى الحلول .

ب – دور الطلاب ذات الطابع التطوعي مثل : تطوع الفتيات الجامعيات في حملات التوعية التي ترتبط بالزيادة السكانية ، وتداعياتها في مصـرعلـي المستوي القومي أوالمحلي – تطوع الطلاب فـي مشروعات الطلابية البحثية ، والتي تعالج المشكلة السكانية في مصر .

ج – دور الطلاب ذات الطابع التعليمي والبحثي مثل : تفوق الطـلاب ، واستثمار التفوق في فهم روعي قضايا المجتمع المصري ، والمشاركة في مشكلاته الأساسية وعلـي رأسها المشكلة السكانية – يتفهـم الطلاب المقررات الدراسية الخاصة بالقضية السكانية – مشاركـة الطلاب فـي البحوث العلمية ذات الطابع السكاني – الابتعاد عـن الإزدحام والسلوك الإنحرافي في المدرجات والقاعات الدراسية علـي أثر الزيادة الطلابية.

د – دور الطلاب ذات الطابع التدريبي مثـل : الإقبال علـي الدورات التدريبية التي ترتبط بمؤهلات التوظيف المعاصر لشباب الخريجين كدورات اللغات الأجنبية ، والحاسب الآلي والكمبيوتر والإنترنت – والدورات التدريبية لتنمية الكوادر البشرية ، والمهنية .

<u>وفي ضوء مستخلصات البحث ونتائجه تطرح الباحثة مجموعة من المقترحات</u> ذات البعد المجتمعي ، والأخرى ذات البعد الأكاديمي التي قد تسهم في مواجهة القضية السكانية ومشكلاتها في المجتمع المصرى ، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وبناء

الجمهورية الجديدة – مصر، المنتظرإنشائها واستكمال تكوينها وإقرارها من القيادة السياسية في المستقبل القريب ، ومن هذه المقترحات :

أولا : مقترحات مواجهة ذات بعد مجتمعي :

١- وضع إستراتيجية اقتصادية قومية أو وطنية ، تستهدف زيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية من ناحية ، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في العملية الإنتاجية من ناحية أخري فى ظل استراتيجية التنمية المستدامة بالجمهورية الجديدة – مصر.

٢- الاهتمام ببرامج التنمية الشاملة لمواجهة المشكلة السكانية مع الالتزام بالتخطيط للقضاء علي الأحياء العشوائية أو الفقيرة ، والتي بؤرة الفساد والانحراف، وأيضا العشوائية الإسكانية ، والعمل علي بناء المساكن البديلة أو المنخفضة فى ظل الجمهورية الجديدة – مصر.

٣- التوسع في إنشاء المدن الجديدة بالقاهرة ، أو إنشاء المجتمعات الجديدة في صحراء مصر وفقا لتخطيط سليم يهدف إلي مواجهة مشكلات الإزدحام ، والإسكان، والتلوث البيئي... الخ ، والعمل علي تفعيل مبدأ التوزيع السكاني من خلال خطط جذب السكان للمجتمعات الجديدة فى ظل بناء الجمهورية الجديدة – مصر.

٤- وضع خطة استرايجية إعلامية متكاملة تهدف إلي نشر الوعي بثقافة الأسرة الصغيرة والتوعية بمزاياها ، وتعمل علي تنمية الثقافة السكانية في مختلف قطاعات المجتمع المصري" البدوي – الريفي – الحضري ".

٥- الاهتمام ببرامج التنمية البشرية المستدامة للاهتمام بالخصائص السكانية ، والعمل على محو الأمية ، ونشر التعليم ، والتدريب والتأهيل ، والرعاية الصحية وغيرها ، من أجل دورها الإيجابي فى التعامل مع القضية السكانية وتداعياتها .

ثانيا : مقترحات مواجهة ذات طابع اكاديمي :

١- علي الجامعات المصرية عامة وجامعة الزقازيق خاصة إجراء العديد من الأبحاث العلمية في مختلف تخصصات الكليات والمعاهد ، وذلك لمواجهة تداعيات القضية السكانية من رؤى توجهات نظر علمية ، وبحثية متعددة .

٢- تصدي الجامعات المصري عامة وجامعة الزقازيق خاصة بدراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية ، والآثار الاقتصادية ، أو الإنحرافية الناجمة عن مخاطر الزيادة السكانية في مصر، مع طرح برنامج تخطيطي لسياسات المواجهة .

٣- أهمية التركيز علي الشباب الجامعي لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة أوالتخطيط الإنجاب ، والمشاركة في حل المشكلة السكانية ، وذلك من خلال نشر التوعية والتحذير من خطورة الزيادة السكانية علي مستوي الفرد والأسرة في مصر .

٤- الاهتمام بالشباب الجامعي باعتبارهم مستقبل الخريطة السكانية في مصر ، وذلك من خلال تنمية طاقاتهم وإمكانياتهم في التصدي للمشكلة السكانية ، وذلك من خلال المشاركة التطوعية .

٥- تنمية الفتاه الجامعية عامة والفتاه الجامعية الريفية خاصة كمدخل لحل المشكلة السكانية ، باعتبارها عنصرا أساسيا في تبني ثقافة الأسرة ذات الطفلين فقط لتنظيم الأسرة.

٦- علي الجامعات المصرية عامة وجامعة الزقازيق خاصة من خلال أدوار قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالتوسع في عقد المحاضرات والندوات التثقيفية ، التي تستهدف نشر التوعية بالمشكلة السكانية ، وحث الأطراف المجتمعية علي المشاركة في مواجهتها . مع تنظيم المزيد من القوافل ذات الأبعاد المختلفة (الاجتماعية – الثقافية – الطبية – التربوية)، التي تستهدف ترشيد الإنجاب ، وتقديم الخدمات الطبية ، والتصدي للمورثات الثقافية أو الاجتماعية في الجمهورية الجديدة – مصر .

٧- علي الجامعات المصرية عامة وخاصة الزقازيق خاصة ربط المنظومة التعليمية الجامعية بالقضية السكانية وتداعياتها ، كإحدى المشكلات الملحة على أرض الواقع المصرى ، وذلك من خلال تدريس مقرر أو أكثر في مجال السكان في مختلف الكليات المنوط بها سواء أكانت العملية أم الأدبية ، وتقترح –أيضا – إدخال مقررات التربية السكانية بمراحل التعليم قبل الجامعي .

٨- نشر الوعي الديني بين شباب الجامعة ، وغرس المفاهيم الصحية في نفوسهم ، وخاصة المرتبطة بمفهوم الإنجاب أوالذرية ، وبيان الفهم الخاطئ لتنظيم الأسرة . وربط الخطة الإستراتيجية للأنشطة الطلابية بالجامعات المصرية بالقضية السكانية

وتداعياتها في مصر مثل : الندوات ، والمسابقات ، ومجلات الحائط ، والبحوث الميدانية الطلابية .

المراجع

- أهم مراجع البحث حسب أولوية الاعتماد عليها :

١- جمهورية مصر العربية : مجلس الوزراء – مركز المعلومات – ٢,٢.م.

2- Graham Crow and Catherine Pope : Sociology- Analyzing the Temporal Organization – A journal of the British Sociological Association – Volume 4. ,-Number 3 , June 2..6 , pp- 435,436

٣- د. إبراهيم عودة : دور جامعة الزقازيق والتنمية المحلية – دراسة ميدانية على قطاع خدمة المجتمع ةتنمية البيئة – مجلة كلية الاداب – جامعة الزقازيق – العدد (٥٠) صيف ٢,١.م – ص ٥ , ص٦

٤- د. السيد عفيفي : بحوث في علم الاجتماع المعاصر – دار الفكر العربي القاهرة – ١٩٩٦م –ص ٢١

٥- محمد علي محمد : الشباب العربي والتغير الاجتماعي – دار النهضة العربية – بيروت , ١٩٨٥م – ص ٧٧ .

٦- د/ سهام محمود العراقي : الطلاب والقضايا الجامعية – دار المطبوعات–الإسكندرية , ١٩٨٤م – ص ١١٣

٧- د/ محمد الجوهرى : علم السكان – دار الثقافة للنشروالتوزيع – القاهرة – ١٩٨٥م.ص١٣

٨- د/ محمود الكردى : التحضر – دراسة اجتماعية – الأنماط والمشكلات – دار المعارف – القاهرة –١٩٨٦– ص٤٢

9- Mesons, Andrew: Demographic and Demographic Dividends in Developed and Developing Counties, United Nations Expert roup Meeting on Social and Economic Implications of Changing population Age Structured, Mexico City,

١.–نسرين الشرقاوى : نبه السيسي إلى خطورتها.. "الزيادة السكانية" بين غياب الوعي والتهام التنمية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية –مصر – ٢,٢١م.

11- Here rink. N. (1994) Population Growth, Income Distribution, andEconomic Development: theory, Methodology, and Empirical resultsSpringer – verlag – Berlin

١٢- د/ محمد أحمد بيومي : المشكلات الاجتماعية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٢ م , ص ٢٠٠, ص ٢٥٥ .

١٣- د/ محمد الجوهرى وأخرون : المشكلات الاجتماعية – دار المعرفة الاجتماعية – الاسكندرية – ١٩٩٥ – ص ١٥

١٤- د/ عبد المعبود محمد عبدالرسول : الاحتواء الاجتماعى كألية لمواجهة المخاطر السكانية – بحث استطلاعى فى المجتمع المصرى –مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية –جامعة قناة السويس – ٢٠٢٢م.

15-Zinn, Jens: Social Theories of Risk, Introduction, Black Publishing, Australia, 2..8, PP.1-3

16- Roos, Andrea: Modern Interpretations of Sustainable Development , in Journal of law and Society, Vol.36, No.1, 2.9. the United Nations

١٧- د/ محمد سالم مقلد : خصوبة السكان واتجاهاتها فى مصر – دراسة فى السكان والتنمية – بحث منشور فى المجلة الجغرافية العربية – العدد الأربعون – ٢٠٠٢م- ص٥١، ص ٨٣

١٨- د/ صابر أحمد عبد الباقي : الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية دور الشباب في مواجهتها – كلية الآداب بجامعة المنيا –٢٠٠٩م – منشور علي موقع الإنترنت التالى : الموسوعة الجغرافية – الجمعية الجغرافية السورية : Htmi ..Http:www.4Geography.Com.Lvb1t1116

١٩- د/ عماد عبد اللطيف محمود : دور الجامعات المصرية في مواجهة المشكلة السكانية – رؤية جامعة سوهاج – كلية التربية – جامعة سوهاج , ٢٠٠٩م , بحث منشور علي موقع الإنترنت التالى :.http:11dremad bade ll atig. Blog Spot.com

٢٠- د/ محمد خلف عبد الجواد : دراسات فى علم السكان – دار المسيرة – ٢٠٠٩م – ص ٣١

٢١- المرجع السابق .

٢٢- د/ عبد المعبود محمد عبدالرسول : مصدر سابق

23- Gajanayake: Population growth and development: Sri Lanka Popul Dig. 1986 Dec: (2): p.5 -22

24- B GU & Chin J: Shanghai: a case study of negative population growth, B GU & Chin J

Chin J Popul Sci. 1995; 7(3):267-76, int.search.myway.com.

25-Abou-stait: The population debate in relation to development: the case Study of sub-Saharan Africa, Egypt Popul Fam Plann Rev. 1994 Dec 2, 28 (2):-61-139

26- Steven W. Sinding: Population, poverty and economic development Philos Trans R Soc Lond B Biol Sci. 2..9 Oct 27; 364(1532): 3.23–3.3.., https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2781831

27- S Mayhew, T Colbourn: Population growth, Return of the Population Growth Factor: Its impact upon the Millennium Development G , 2.15 - library.oapen.org, language on sexual and reproductive health, as well as a Health and Population.

28- Sean Fox & Tim Dyson: Is population growth good or bad for Science economic development, London School of Economics and Political (LSE Published on: 3 Dec 2.15.

https://www.theigc.org/blog/is-population-growth-good-or-bad-for-economic- development.

29- S Joshi, TP Schultz: A Case Study of Family planning as an investment in development: evaluation of a program's consequences in Matlab, Bangladesh, Yale University Economic Growth Center, 2..7

٣٠- على عبدالرازق جليى : علم اجتماع السكان – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – ١٩٩٨م – ص ٥٩

31www.un.org/development/desa/pd/sites/www.un.org.development desa.pd/files/files/documents/2.2./Jan/un_2..3/concisereport_ar.pdf.

السكان والتعليم والتنمية التقرير الموجز – the United Nations

٣٢- د/ عماد عبد اللطيف محمود : مرجع سابق.

33-unstats.un.org33-/unsd/publication/Series/Seriesm_67rev2a.pdf .2

مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان .2.